

الجمهورية اللبنانية - مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦



تمهيد

كلمة معالي الوزير جان اوغاسابيان



قد يبدو لكثيرين أن الحديث عن التنمية الإدارية ترف يليق بالدول المستقرة. فماذا إذاً عن لبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي تتلاقى فيها الأزمات السياسية والأمنية والإقتصادية؟

مما لا شك فيه أن النجاح في إرساء التنمية الإدارية يحتاج إلى بيئة داعمة، توفر الأمن أولاً، والظروف السياسية المناسبة ثانياً، من أجل اتخاذ القرارات وإحداث التغييرات والتحديث الضروري المطلوب. إن التنمية بحد ذاتها، تطرح تحديات كبرى.. سواء على صعيد النظام والمسؤولين فيه، أم على صعيد المواطنين ولا سيما منهم العاملين في الإدارة. وهي تتطلب الكثير من الشجاعة في اتخاذ القرارات، والكثير من التضحيات والإقدام في تنفيذها.

إلا أن لبنان، ورغم كل القضايا المصيرية التي لا ينفك يواجهها، ليس بعيداً عن هذه التحديات. إن الإلتزام واضح بالماضي قدماً في تحقيق التنمية الإدارية، وإرسائها تدريجاً في القطاع العام اللبناني، للقناعة التامة بأن الإدارة هي المدمك الأساسي لبناء الدولة القوية المستقرة والمستقلة إدارياً إقتصادياً مالياً وسياسياً.

صحيح أن الأشهر الماضية حفلت بتطورات أعادت لبنان سنوات إلى الوراء، بدءاً من عدوان تموز وانعكاساته، إلى تفاقم الأزمة الداخلية؛ رغم ذلك، كانت مثابرة على العمل اليومي، القلق حيناً، والمكثف أحياناً، لتكون النتيجة عدداً إضافياً من المشاريع الحيوية، والإسهامات في تعزيز ثقة المواطن بالدولة وتحفيزه على الإنخراط في مسيرة تحديثها. ولعل الإنجاز الذي لم تتمكن الأزمات من تعطيله، كان الإستمرار في فصل السياسة عن المواقع الإدارية في الدولة، حيث ترسخت آلية تعيين القياديين إستناداً إلى كفاءتهم وسيرتهم وليس انتمائهم السياسي.

وفي هذا التقرير السنوي خير تعبير عما قام ويقوم به هذا المكتب من جهود في سبيل رفد الإدارة اللبنانية بأحدث التقنيات المعلوماتية كدعامة أساسية لتحديث النشاط الإداري، ومواكبة العاملين في الإدارة من خلال دورات تدريبية، تدعم الشفافية وتوفر الوقت والجهد وتحسن التواصل الداخلي والخارجي، إضافة إلى تفاصيل البرامج والمشاريع والمنشورات وغيرها من خطط العمل الهادفة إلى دعم الإدارة وتطويرها..

إن البلوغ إلى التنمية الإدارية التي يستحقها لبنان، دونه طريق طويل والمطلوب كثير.. ولكن المسيرة مستمرة من دون روحية إنهازمية تنشر اليأس والتشكك. فالإدارة تحتاج إلى عزم وطموح، وإذا كانت المسؤولية على السياسيين لتحديد الإدارة فإن الرهان هو على إمكانات الشعب اللبناني وموارده البشرية وكفاياته اللامحدودة.

ختاماً تحية لفريق العمل وما يظهره من جدية وكفاءة وثقة بنقل الإدارة اللبنانية إلى موقع حديث يجعلها دعامة للبنان المستقبل الذي نطمح إلى جعله قوياً ثابتاً ومستقراً.

مع تمنياتي بالتوفيق..

الوزير جان اوغاسابيان
وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

١١

القسم الأول : الأداء المؤسسي

١٢

المضمون

١٥

التوقعات للعام ٢٠٠٦

١٩

رسالة الادارة

٢٠

الإنجازات في العام ٢٠٠٦

٢٠

أولا - إدارة تهتم بالمواطن

١-١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات

٢٠

والإدارات الرئيسية وتنفيذها

٢-١ استراتيجيات ومخططات هيكلية لتكنولوجيا المعلومات

٢١

والاتصالات

٢٢

٢-١ إنشاء إدارة متجاوبة

٤-١ مشروع المسح الميداني السريع لإحتياجات الإدارات

والمؤسسات العامة المعنية بعملية النهوض من آثار العدوان

الإسرائيلي.

٢٥

ثانيا - تقليص حجم الإدارة وتكلفتها

٢٥

١-٢ تنظيم وزارة التربية والتعليم العالي

٢٦

٢-٢ مشروع تحسين الحكم المحلي

٢٦

٢-٢ مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٢٩	<u>ثالثا - تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها</u>
٢٩	١-٢ إدارة تهتم بالنتائج
٢٠	٢-٢ البرامج والمشاريع المشتركة مع جهات محلية وخارجية
٢٤	٢-٢ إحداه العيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري
٢٤	٤-٢ مشروع حديث لتصيين القيادات العليا
٢٥	٥-٢ برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني اللبناني
٢٨	٦-٢ تحديث ومكننة اجهزة الرقابة والوزارات والمؤسسات العامة
٥٥	٧-٢ تنفيذ عملية التوريد الإلكتروني في خمس وحدات تجريبية
	٨-٢ Oracle Enterprise Agreement (الاتفاقية الحكومية الموقعة بين الحكومة اللبنانية ممثلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وشركتي اوراكل ولوغوس)
٥٧	٩-٢ دورة المشروع - Procycle (OMSAR)
	١٠-٢ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية بوابة معلومات الحكومة اللبنانية
٥٨	
٥٩	١١-٢ فريق الدعم التقني والمساندة في المؤسسات الحكومية
٦٠	١٢-٢ التدريب وبناء القدرات
٦١	١٢-٢ مشاريع دعم قدرات البلديات في وضع مشاريع تنموية
٦٥	<u>رابعا - تحديث التشريعات</u>
٦٥	١-٤ مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون الإثراء غير المشروع

٦٧

القسم الثاني : الأداء التنظيمي

٦٩	الصلاحيات والمعام
٧١	المخطط التنظيمي
٧٢	محفظة الجهات المانحة

القسم الأول : الأداء المؤسسي

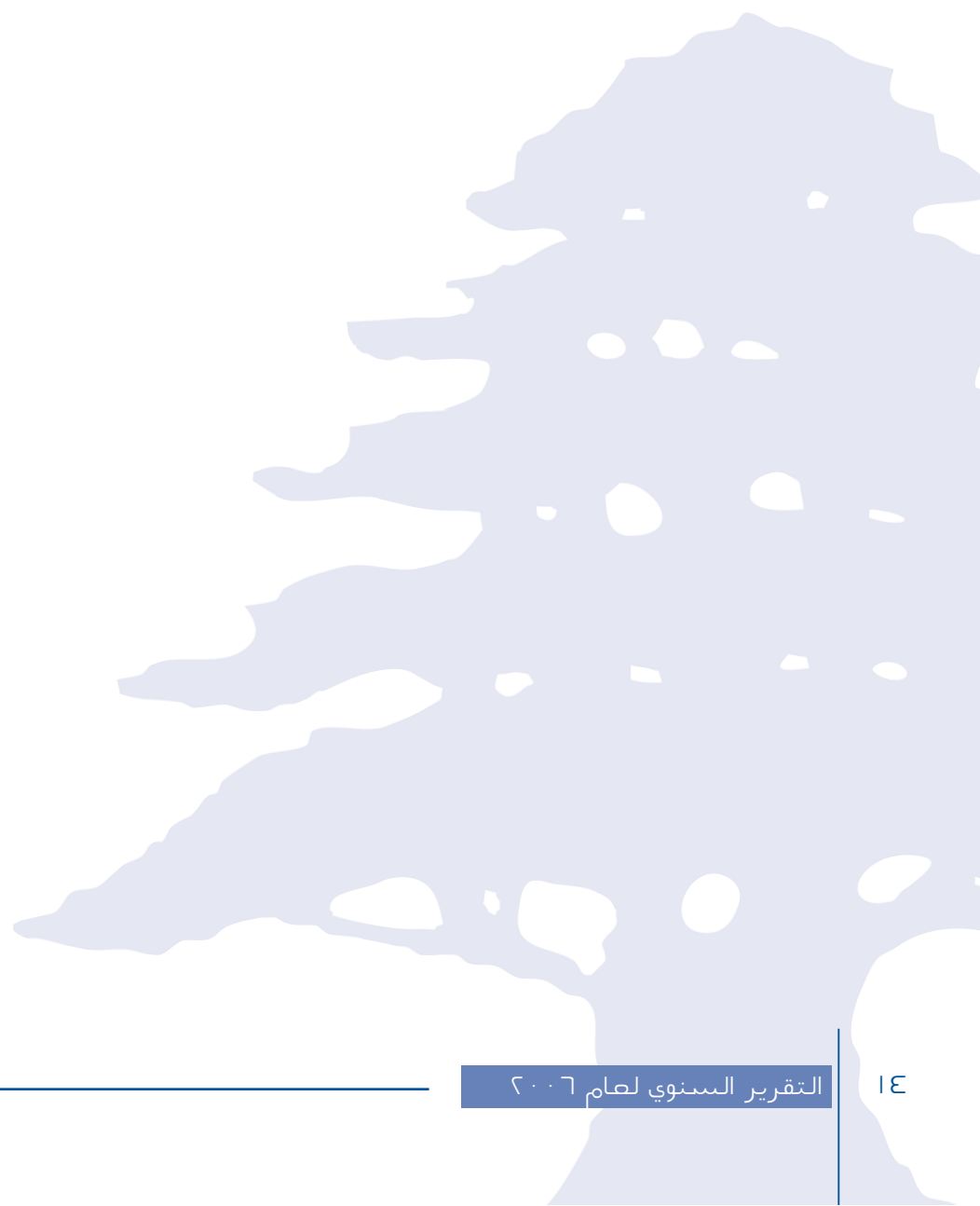
- المضمون
- التوقعات للعام ٢٠٠٦
- الإنجازات في العام ٢٠٠٦

المضمون

إن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الذي تأسس في العام ١٩٩٣ يضطلع بدور الإصلاح الإداري الشامل، وتحسين أداء القطاع العام وخفض تكاليفه مما يتماشى مع الجهود الوطنية الرامية الى عصنة الإدارة العامة وجعلها أكثر إنتاجية وفعالية، وضبط عجز الموازنة وتخفيف عبء الدين العام. وقد بدأ المكتب مهامه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ١٩٩٤ مع إنشاء وحدة التعاون الفني ووحدة التطوير الإداري. وقد استطاعت هاتان الوحدتان توفير اختصاصيين من ذوي الكفاءة العالية ما زالوا يتولون إدارة شؤون الموارد والبرامج العائدة للجهات المانحة (قرض البنك الدولي: ٢٠ مليون دولار أميركي، وقرض الصندوق العربي: ٢٠ مليون دولار أميركي وهبة الاتحاد الأوروبي: ٣٨ مليون يورو)، وتعزيز دور مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كمستشار وكعنصر فاعل في ترسيخ مفهوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الإدارة والتوجه نحو تحقيق الحكومة الإلكترونية. وقد أظهرت هاتان الوحدتان قدرة على تقديم المشورة والخدمات الموثوقة، متجاوزتان صلاحياتهما المحدودة جداً وقدرة القطاع العام الاستيعابية المحدودة بدورها. وقد زاد الطلب على خدمات المكتب زيادة ملحوظة خلال الأعوام السابقة.

وفي العام ٢٠٠١، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تصوراً إصلاحياً من خلال "استراتيجية وطنية للتنمية الإدارية". كما حمل المكتب لواء إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الإدارة العامة، لافتاً النظر إلى أساسيات تبسيط المعاملات وزيادة الفعالية. ومن النتائج الملموسة للخدمات الاستشارية التي قدمها المكتب في مجال التنمية المؤسسية، وضع نظام جديد للوصف الوظيفي تمهيداً لوضع سلم جديد لرواتب العاملين في الإدارة العامة، ووضع خطط لتحسين الأداء، وتحديث التشريعات، وزيادة توعية العاملين ومدى التزامهم بتقديم الخدمة الجيدة والسريعة للمواطنين.

ومع تبني الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإدارية ، تم وضع إطار جديد لمساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العام ٢٠٠٢ وأقر رسمياً في مطلع العام ٢٠٠٣. وتركزت هذه المساعدات حول وضع مشروع إطار يُعنى بالنتائج بعنوان "دعم إصلاح الإدارة العامة: تعزيز رسم السياسات وقدرات الإدارة". وقد قام بوضع الإطار أعضاء فريق وحدة التعاون الفني ووحدة التطوير الإداري عبر عملية من المشاركة انطوت على ثلاث مراحل من الدراسة والتداول. تتمثل المرحلة الأولى بالاستفادة من دروس مواطن الضعف والقوة في التجربة السابقة، ومراجعة المهام التي انتدب مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للقيام بها في السنوات المنصرمة والمهام المنتظرة لاحقاً، والسياق الوطني للإصلاح. وتتمثل المرحلة الثانية بدراسة الأهداف الوطنية والمحصلات الفعلية والمؤشرات الأساسية والنتائج المنتظرة وذلك باستخدام المقاربة الإدارية التي تُعنى بالنتائج. وتتمثل المرحلة الثالثة بتحديد نشاطات ومدخلات المشروع المطلوبة ووضع هذا التقرير. كذلك، انصب تركيز استراتيجية المشروع على أربعة محاور رئيسية وهي: التنمية المؤسسية، التنسيق، الجوانب التشريعية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينتظر لهذه المهام مجتمعة ان تحقق الأهداف والمحصلات والنتائج الوطنية المحددة والنشاطات المطلوبة للمشروع، وأن تساهم في إنجاز الإصلاح الشامل والمتكامل الذي يشكل عنوان المرحلة القادمة.



الأداء المؤسسي

القسم الأول:

يقاس الأداء المنتظر للعام ٢٠٠٦ على أساس اللائحة التالية من الأهداف الوطنية والمحصلات والنتائج والنشاطات المطلوبة كما هو وارد في الإتفاقية الموقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ادارة تهتم بالمواطن

أولاً

١-١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والإدارات الرئيسية وتنفيذها

١-١-١ رفع كفاءة الإدارات العامة والمؤسسات العامة وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين

٢-١ استراتيجية الحكومة الإلكترونية

٣-١ إنشاء إدارة متجاوبة

٤-١ مشروع المسح الميداني السريع لإحتياجات الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بعملية النهوض من آثار العدوان الإسرائيلي

تقليص حجم الإدارة وتكلفتها

ثانياً

١-٢ تنظيم وزارة التربية والتعليم العالي

٢-٢ مشروع تحسين الحكم المحلي

٣-٢ مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

ثالثاً

١-٣ إدارة تهتم بالنتائج - خطة تطوير الأداء المؤسسي

١-١-٣ تطوير أداء المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

٢-١-٣ مخطط توجيهي شامل لوزارة الإقتصاد والتجارة

- ٢-٣ البرامج والمشاريع المشتركة مع جهات محلية وخارجية
- ٣-٣ إحداث الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري
- ٤-٣ مشروع حديث لتعيين القيادات العليا
- ٥-٣ برنامج «أفكار» لدعم المجتمع المدني اللبناني
- ٦-٣ تحديث ومكننة مؤسسات الرقابة والوزارات والمؤسسات العامة
- ١-٦-٣ تقييم اتفاقية منح تراخيص من شركة مايكروسوفت واقتراح اتفاقية جديدة
- ٢-٦-٣ توريد وتدريب على استخدام نظم جغرافية معلوماتية لإدارات مختلفة
- ٣-٦-٣ إدارة الوثائق وإنشاء نظام جغرافي معلوماتي في وزارة الثقافة
- ٤-٦-٣ مكننة عملية مراقبة وتسجيل السيارات العابرة للحدود اللبنانية في مديرية الجمارك اللبنانية
- ٥-٦-٣ مكننة مديرية الوقاية في وزارة الصحة العامة - وحدة ترصد الأوبئة
- ٦-٦-٣ نظام إدارة / أرشفة ومتابعة سير الوثائق - رئاسة مجلس الوزراء
- ٧-٦-٣ مخطط إداري وتقني توجيهي شامل لوزارة الصحة
- ٨-٦-٣ مكننة مركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (IDAL)
- ٩-٦-٣ تعزيز نظام مكننة وتبسيط التعويضات الطبية والإجتماعية في تعاونية موظفي الدولة
- ١٠-٦-٣ تعزيز نظام السجل التجاري في وزارة العدل في لبنان
- ١١-٦-٣ نظام إدارة الوثائق ونظام إدارة الموارد البشرية في وزارة الشؤون الإجتماعية
- ١٢-٦-٣ إتفاقية صيانة مع شركة إنفو بلاس (Infoplus) لمختلف الإدارات العامة
- ١٣-٦-٣ المساندة الفنية - المخططات التوجيهية
- ١-١٣-٦-٣ إنشاء بنية تحتية للشبكات في موقع شركة كهرباء لبنان
- ٢-١٣-٦-٣ معدات وبرامج لمراكز خدماتية للعموم - مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٣-١٣-٦-٣ تقييم الإحتياجات المعلوماتية للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW)
- ٤-١٣-٦-٣ المساندة الفنية المعلوماتية للصندوق الوطني للمهجريين
- ٥-١٣-٦-٣ مخطط توجيهي لقوى الأمن الداخلي
- ٦-١٣-٦-٣ المخطط التوجيهي لوزارة الزراعة
- ١٤-٦-٣ الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي

- ٣-٦-١٥ نظام معلوماتي لتقييم الأداء المؤسسي للادارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي
- ٣-٦-١٦ دراسة استبيان حاجات وزارة البيئـة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS)
- ٣-٧ تنفيذ عملية التوريد الإلكتروني في خمس وحدات تجريبية
- ٣-٨ (Oracle Enterprise Agreement) الإتفاقية الحكومية الموقعة بين الحكومة اللبنانية ممثلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وشركتي أوراكل ولوغوس
- ٣-٩ دورة المشروع - (Procycle - OMSAR)
- ٣-١٠ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية»
- ٣-١١ فريق الدعم التقني والمساندة في المؤسسات الحكومية
- ٣-١٢ التدريب وبناء القدرات
- ٣-١٣ مشاريع دعم قدرات البلديات في وضع مشاريع تنموية
- ٣-١٣-١ برنامج دعم تنفيذ إستثمارات بلدية في موضوع معالجة النفايات الصلبة

رابعاً تحديث التشريعات

- ٤-١ مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون الإثراء غير المشروع

رسالة الإدارة

في عالم متغير باستمرار تحكمه وتتحكم به المتغيرات الاقتصادية، أخذت الإدارة الحديثة، منحى جديداً، يركز على الإنتاجية والالتزام بمبادئ الجدوى والفعالية والاقتصاد. أي تقديم خدمة سريعة للمواطنين، بنوعية جيدة وبكلفة متدنية.

ان علاقة الإدارة بالمواطن، باتت تستقطب مختلف المفاهيم الحديثة في الإدارة العامة، وهذه العلاقة تختصر تحت شعار «إدارة عامة في خدمة المواطن».

هذا المفهوم ينقلنا من إدارة تكتفي بتنفيذ المهام المحددة في النصوص القانونية إلى إدارة عصرية، تعتمد التخطيط الإستراتيجي وتحديد الأهداف وتحاسب نفسها على النتائج المحققة في نهاية كل سنة، كما تقيم أجهزة الرقابة أداءها المؤسسي باعتماد مؤشرات قياس أداء دقيقة وموضوعية. ان العلاقة الجديدة بين الإدارة والمواطن والتي نسعى إلى ترسيخ مفهومها تعزز ارتباط المواطنين وثقتهم وولائهم للدولة وتشجع مناخات الاستثمار ومجالات تدفق رؤوس الأموال ودفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

ولأن الإدارة الحديثة، هي إدارة تخطيط وتحقيق نتائج، فلقد وضعنا لأنفسنا، أربعة أهداف عامة نجهد إلى تحقيقها، في حدود الوقت والإمكانات المتاحة لنا.

وهذه الأهداف هي:

- أ- إدارة موجهة لخدمة المواطنين .
- ب- تخفيض كلفة وحجم القطاع العام.
- ج - تحديث التشريعات.
- د - تطوير القدرات المؤسسية.

أولاً إدارة تهتم بالمواطن

١-١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والإدارات الرئيسية وتنفيذها

١-١-١ رفع كفاءة الإدارات العامة والمؤسسات العامة وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين

الخلفية:

أعد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية برنامج عمل لثلاث سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨، حيث سعينا فيه إلى الإسترشاد بمضمون كتاب دولة رئيس مجلس الوزراء المشار إليه في المرجع، الذي طلب الينا فيه التأكيد على حسن تطبيق توجهات البيان الوزاري ومتابعة تنفيذ المشاريع التي تلتقي مع هذه التوجهات، سواء منها الإصلاحية والتنظيمية والإدارية والقانونية.

وقد تضمن برنامج العمل المشار اليه، جملة مشاريع وأنشطة، من بينها مشاريع يستحسن إعطاؤها طابع الأولوية، من حيث أنها تلتقي مع توجهات الحكومة التي ضمنتها بيانها الوزاري، وبالنظر للإنعكاسات الإيجابية التي يمكن أن تحققها لدى المواطن، وهذه المشاريع هي التالية:

١. تحديد الأنشطة والمهام والخدمات التي يقوم بها القطاع العام والتي يمكن إسنادها إلى القطاع الخاص أو المجتمع الأهلي، تحت إشراف ورقابة الإدارة المعنية، في مسعى لترشيق الجهاز الإداري وتقليص كلفته، وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين، ضمن مفهوم حديث لدور الدولة يسعى إلى التركيز على وظائفها الأساسية.
٢. تبسيط إجراءات ومهل المعاملات الأساسية باعتماد أساليب عمل حديثة وبسيطة وسريعة وشفافة، تخفف من عبء التكاليف المترتبة على المواطنين والمؤسسات الإنتاجية، تطبيقاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم ١٠٦ تاريخ ٩/٩/٢٠٠٤.
٣. تحديد المعاملات اليومية للمواطنين التي يتوجب نقل صلاحية البت بها إلى الوحدات الإقليمية تفعيلاً لمبدأ اللامركزية، التي تقضي بتقريب إسداء الخدمات إلى المواطن في أقرب موقع من سكنه، وهي المعاملات التي لا تتطلب قرارات مبدئية تتخذ على مستوى قمة الهرم الإداري في الإدارة المعنية.
٤. إحداث مكاتب لاستقبال المواطنين في الإدارات العامة تطبيقاً للمرسوم رقم ١٥٧٠٢ تاريخ ١٤/١١/٢٠٠٥ القاضي بتعديل أحكام المرسوم ٢٨٩٤ تاريخ ١٦/١٢/٥٩ (تحديد شروط تطبيق بعض أحكام المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١١)، لجهة قيام

الإدارات العامة «باستقبال أصحاب العلاقة وتقديم المعلومات والإيضاحات التي يحتاجونها حول المسالك والإجراءات الإدارية المتعلقة بمعاملاتهم والمراحل التي قطعتها ومساعدتهم على إنجازها».

شرع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية - إدارة الأبحاث والتوجيه، الى وضع برنامج العمل المشار اليه أعلاه موضع التنفيذ في أربع وزارات:

* وزارة الإقتصاد والتجارة

* وزارة الشؤون الإجتماعية

* وزارة الزراعة

* وزارة الأشغال العامة والنقل (في المديرية العامة للطرق والمباني)

* وزارة الصناعة.

وعقدت لهذه الغاية اجتماعات عمل مع المدراء العامين والقياديين في هذه الوزارات لبلورة الصيغ والآليات المناسبة لتطبيق كل نقطة من برنامج العمل المشار اليه والمتعلقة باللاحصرية - تبسيط الإجراءات، إنشاء مكاتب استقبال، تحديد الأنشطة التي يتولاها القطاع العام والتي يمكن إسنادها الى القطاع الخاص أو القطاع الأهلي.

٢-١ استراتيجية الحكومة الإلكترونية

خلفية المشروع

منذ منتصف التسعينات، اطلقت الحكومة اللبنانية عدداً لا بأس به من مشاريع التحديث التي تنطوي على حلول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذه المشاريع وما يرتبط بها من حلول وضعت في الاساس بمشاركة نشطة من جانب المؤسسات الممولة الدولية التي منحت القروض والهبات لهذا الغرض إلى وزارات ومؤسسات حكومية مختارة. ومع مرور الوقت، اصبح تخطيط المشاريع وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر مرونة وعمالنية واعتماداً على طلب الجهة المستفيدة وفقاً لمعيار مسبق لاختيار المشاريع، مما سمح بتخصيص الأموال المتوافرة لافضل مشروع مناسب يؤمن التحديث المنشود والنتائج التشغيلية المرجوة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد امكن من خلال صيغة التخطيط هذه تنفيذ مشاريع حكومية ملموسة أكثر من ذي قبل وخلال فترة زمنية أقصر.

استناداً الى هذه الخلفية، وضماناً لتخطيط سليم مستقبلي يخطو خطوة الى الامام باتجاه تأكيد حاجات المواطن (المقاربة التي ينصب اهتمامها على المواطن) اضافة الى مجتمع

الاعمال والاستثمار (المقاربة التي ينصب اهتمامها على الاعمال)، بمقدار ما تكون مشاريع التحديث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية معنية، ثمة حاجة الى رسم استراتيجية عامة للحصول في النهاية على كافة المعلومات والخدمات الحكومية إلكترونياً، وهو جوهر الوثيقة الخاصة باستراتيجية الحكومة الالكترونية.

نطاق العمل

نظراً لخبرة العمل الطويلة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية في مجال تقديم حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للادارة اللبنانية، ومن خلال محفظة من المشاريع المتنوعة ممولة من الجهات المانحة، تستعرض هذه الوثيقة ما تم انجازه على طريق الحكومة الالكترونية وتطرح بالتفصيل ما ينبغي فعله وفقاً لافضل الممارسات الدولية في هذا المجال على كافة محاور التدخل المترابطة (عمليات قانونية وفنية وخدمات وبناء القدرات) للوصول الى حكومة الكترونية كاملة. كذلك، وضع تصور لخطة رفيعة المستوى لتنفيذ الحكومة الالكترونية على مدى سبع سنوات مع اخذ عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تحظى بالأولوية بالحسبان.

مصدر التمويل:

الحكومة اللبنانية.

الوضع:

في اواخر العام ٢٠٠٢، جرت مراجعة استراتيجية الحكومة الالكترونية وتعزيزها والموافقة عليها من جانب عدد من الخبراء المحليين والدوليين من القطاع الخاص والوسط الاكاديمي. كما قامت لجنة وزارية لبنانية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمراجعة الاستراتيجية والمصادقة عليها في مطلع العام ٢٠٠٣. يرئس هذه اللجنة حالياً دولة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية السادة الوزراء، وزير الداخلية والبلديات، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزير المالية، وزير الإقتصاد والتجارة ووزير الإتصالات. وما زالت الوثيقة تنتظر موافقة مجلس الوزراء.

وقد تمت مراجعة هذه الوثيقة مرتين بهدف تضمينها احدث المعلومات ومقاييس المراحل التي استجدت منذ العام ٢٠٠٢. هذا وسوف تعقد سلسلة من الاجتماعات لمجموعات المعنيين وذلك لضمان الحصول على وثيقة محددة وواضحة وعلى خطة عمل ينتج عنها تطبيق محدد يتم تحت مظلة واحدة الا وهي استراتيجية الحكومة الالكترونية في لبنان.

كذلك، يجري حالياً وضع خطة تنفيذ سنوية وخطة جهوزية الكترونية أكثر تفصيلاً بحيث تشكل الأساس لإطلاق كافة المشاريع الإطارية للحكومة الالكترونية تبدأ حالما تحظى وثيقة الاستراتيجية بموافقة مجلس الوزراء.

الكلفة:

الموارد البشرية المتوفرة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية.

٣-١ إنشاء إدارة متجاوبة

إنضمام لبنان إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦ تاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٥، القاضي بتكليف «وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إعداد لائحة بالنصوص الواجب تعديلها في حال إنضمام لبنان إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة العدل والوزارات الأخرى عند الإقتضاء»،

بناءً على ذلك، كلفت لجنة من الإختصاصيين ضمت:

- القاضي المستشار لدى مجلس شوري الدولة
 - القاضي في هيئة التشريع والإستشارات
 - القاضي في هيئة التشريع والإستشارات
 - مستشار وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للشؤون القانونية
 - مدير وحدة التطوير الإداري في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- د. خليل أبو رجيلي
انطوان بريدي
جويل فواز
المحامي شربل سركيس
السيد عاطف مرعي

بإعداد لائحة بالنصوص القانونية التي يقتضي تعديلها أو استحداثها في حال انضمام لبنان إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وضعت اللجنة تقريراً وجدولاً مقارناً للنصوص القانونية اللبنانية ومواد إتفاقية الأمم المتحدة، وأشار التقرير إلى النصوص القانونية التي يقتضي تعديلها أو إستحداثها أو إلغاؤها، ورفع التقرير إلى رئاسة مجلس الوزراء.

١-٤ مشروع المسح الميداني السريع لإحتياجات الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بعملية النهوض من آثار العدوان الإسرائيلي

نطاق المشروع:

لما كان العدوان الإسرائيلي وما نتج عنه من دمار لحق بالبنى التحتية، إضافة إلى الأضرار التي أصابت القطاعين الاجتماعي-الانساني والاقتصادي، قد ألقى على عدد من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أعباء ومهام إضافية غير متوقعة. ونظراً للقدرات والإمكانات المتواضعة لمعظم هذه الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، فقد كان من المرجح بروز بعض الصعوبات في التعاطي مع هذه الأعباء والمهام المستجدة وبالتالي إمكانية مواجهتها لنتائج العدوان بالفعالية والسرعة اللازمتين.

وتداركاً لهذه المعوقات التي قد تنعكس سلباً على إصلاح البنى التحتية والمرافق العامة المتضررة، فضلاً عن عدم القدرة على التعاطي بالكفاءة اللازمة مع ملفات النازحين والمتضررين الحياتية وإنجازها بالسرعة اللازمة، بما يؤمن استقرارهم في قراهم. قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بإجراء مسح سريع لاحتياجات عدد من الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بعملية النهوض، لتحديد ماهية المستلزمات والقدرات وعناصر العمل المستجدة التي قد تحتاجها، لدرس إمكانية تلبيتها أو تأمينها. وقد تم لهذه الغاية تكليف فرق عمل متعددة الإختصاصات قامت بإجراء مسوحات ميدانية في الإدارات والمؤسسات العامة المعنية، واجتمعت مع القيادات الإدارية فيها لدرس الموضوع، وتم لهذه الغاية ملء الإستمارة المعدة خصيصاً لذلك.

وقد أمكن بنتيجة المسح، تحديد مقومات وعناصر العمل الإداري الواجب توفرها لدى الإدارات والمؤسسات العامة المعنية، لتمكينها من التعاطي بفعالية وكفاءة مع طلبات وملفات المتضررين لجهة استقبالها ودرسها وإنجازها، وهي مقومات وعناصر تم عرض عناوينها وتحليلها بشكل مسهب في التقرير الذي تم إيداعه دولة رئيس مجلس الوزراء، مع اقتراحنا الطلب إلى الإدارات والمؤسسات العامة المعنية، التقدّم بتصورها وخطة عملها واقتراحاتها بشأن مقومات وعناصر العمل اللازمة وفقاً لما عرضناه بشكل مفصل في التقرير، والتي تكفل تمكينها من القيام بمسؤولياتها في مواجهة نتائج العدوان الإسرائيلي بالفعالية والسرعة اللازمين، مبددين استعدادنا لتقديم المساعدة والدعم اللازمين لهذه الإدارات والمؤسسات العامة لإنجاز العمل المطلوب.

كما تمّ تحديد، التجهيزات والنظم المعلوماتية لزوم بعض الإدارات والمؤسسات العامة المعنية.

وقد عكف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بعد أن تم تحديد المواصفات الفنية ودفاتر الشروط اللازمة، وإنجاز عملية توريد هذه التجهيزات، ويجري العمل على تزويد هذه الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بها.

الكلفة:

/٩١،٠٠٠/د.أ.

الوضع:

يتوقع الإنجاز بنهاية نيسان ٢٠٠٧.

الجهة الممولة:

.UNDP

ثانياً تقليس حجم الإدارة وتكلفتها

١-٢ تنظيم وزارة التربية والتعليم العالي

منذ صدور المراسيم الاشتراعية والمراسيم التنظيمية المتعلقة بهيكلية وزارة التربية والفنون الجميلة في الستينات - ثم بعد أن عدلت تسمية الوزارة وضم اليها التعليم العالي والتعليم المهني والتقني، لم تطراً على هذه الهيكلية أي تعديلات جذرية على الرغم من التغييرات والتطورات التي طرأت في العقود الأخيرة على المفاهيم التربوية والتعليمية وعلى مهام ودور وزارات التربية في الدول العربية والغربية بشكل عام.

ونظراً للتطور في عدد ونوع المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية والخاصة بمختلف مراحلها وفروعها ودرجاتها وللزيادة في عدد طلابها وتلامذتها والعاملين فيها من إداريين وتربويين، وللدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المعلوماتية سواء في العملية التربوية أو في تسهيل وتطوير الأعمال الإدارية والمالية.

ونظراً لضرورة الإعداد الجيد والتدريب المستمر للكادر التعليمي لمواكبة المتغيرات والاطلاع على الأساليب التربوية الحديثة والمساهمة في تطويرها لسد الحاجات التربوية الآنية والمستقبلية ولتحقيق أهداف الوزارة.

وانسجاماً مع ما طرحته الإستراتيجية التربوية الرامية إلى تحقيق نقلة نوعية في التعليم والتدريب تتطلب إدارة مرنة تضمن سرعة الاستجابة للمتطلبات الآنية وتمتلك الرؤية الواضحة لتطور العملية التربوية. فان الحاجة قد أصبحت ملحة لوضع هيكلية جديدة لوزارة التربية والتعليم العالي تتصدى للمعضلات والمشكلات التربوية المتعددة الحالية وتؤمن متطلبات تطور العملية التربوية في السنوات القادمة وتسمح بـ:

- جعل الوزارة جسماً متكاملًا يمسك بجميع القرارات والشؤون المتعلقة بالعملية التربوية والتعليمية.
- تفعيل الدور الإشرافي والرقابي على مؤسسات التعليم العالي والتعليم ما قبل الجامعي الخاصة من النواحي القانونية ومدى التزامها بتنفيذ الإستراتيجية الشاملة للتربية والتعليم في لبنان.
- الاستجابة للمتطلبات التربوية والإدارية والمالية بصورة سريعة وفورية بعيداً عن الروتين الإداري وتعدد المرجعيات.
- إيجاد إدارة تربوية حديثة ومتطورة وذات كفاءة وفعالية تعتمد في عملها على التقنيات الحديثة في مجالي المعلوماتية والاتصالات وعلى التخطيط والبرمجة وتنمية الموارد البشرية والأرشفة والتوثيق وغيرها من الأمور الجديدة والمستجدة والهادفة إلى تطوير التربية والتعليم.
- تأمين الأبنية المدرسية اللائقة وتوسعة وصيانة المباني القائمة وتزويدها بالتجهيزات الحديثة الضرورية وفق مواصفات تستجيب بشكل دائم لمتطلبات النمو والتطور في

قطاع التربية والتعليم والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، جرى إعداد مشروع قانون ينظم الهيكلية الجديدة «لوزارة التربية والتعليم» بتسميتها الجديدة وبالتعاون مع الوزارة ومجلس الخدمة المدنية وقاضيين اختصاصيين من مجلس شورى الدولة. وسوف يكون هذا المشروع موضوع درس ومناقشة مع معالي وزير التربية والتعليم العالي وقياديي الوزارة.

٢-٢ مشروع تحسين الحكم المحلي

نطاق العمل:

يشكل هذا المشروع مرحلة ثانية من مشروع «إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية» ويهدف، بشكل عام، إلى مساعدة الـ ١٢ تجمعاً بلدياً التي جرى تشكيلها سابقاً على استخدام طرق وأدوات حديثة للتخطيط، عن طريق المشاركة، في عملية التنمية المحلية. يساهم هذا المشروع، بشكل مباشر، في تقوية قدرات المجتمعات المحلية من خلال تنمية العلاقات بين البلديات، استخدام تقنيات التنمية الحديثة، تنفيذ إستراتيجيات التنمية المحلية التي جرى وضعها سابقاً وإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية.

الكلفة:

٤،٠٠٠،٠٠٠ يورو

الوضع الحالي:

بدأ العمل في المشروع في كانون الأول من العام ٢٠٠٦

الجهة الممولة:

الإتحاد الأوروبي

٢-٣ مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الخلفية:

انطلق العمل بمشروع يهدف إلى إنشاء قاعدة معلومات موحدة لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تضم المشاريع والبرامج والدراسات الرامية إلى تطوير وتحديث الإدارات والمؤسسات العامة، وذلك بعد أن أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء تعميماً حمل الرقم ٢٠٠١/٣٤/١٠/٣٠ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠، طلب بموجبه من كافة الإدارات والمؤسسات العامة العمل على توفير كافة المعطيات والمعلومات المتعلقة بشأن خطط التأهيل والتطوير والتحديث الجاري تنفيذها لديها، أو المنوي تنفيذها...

نطاق العمل:

يرمي مركز مشاريع ودراسات القطاع العام منذ إنشائه لغاية اليوم، إلى تخزين المعلومات

بهدف إنشاء قواعد بيانات تستقي منها الإدارات والمؤسسات العامة، المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك الجهات الأكاديمية والمراكز البحثية، معلوماتها وإحصاءاتها، التي تتقاطع حول أمور ومواضيع قطاعية مختلفة، الأمر الذي يسهل الوصول إلى المعلومات المطلوبة، ويساهم في الحد من تكرار المشاريع والدراسات تلافياً لضياح الوقت والجهد ولهدر المال العام.

الوضع:

أ- ضبط عملية تكرار الدراسات

بعد تجميع وتوثيق هذه المشاريع والدراسات صدر تعميمان عن رئيس مجلس الوزراء حملا الرقم ٢٠٠٢/٣٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٨ و٢٠٠٣/٨ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥، يطلب بموجبهما من جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات التنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في كل ما يتعلق بوضع تقارير أو دراسات جديدة عن القطاع العام بكافة أشكالها ومجالاتها تلافياً للتكرار والهدر. واستجابة لهذين التعميمين وردت إلى مكتبنا خلال السنوات الأربع الماضية ٨٠ رسالة من مختلف الإدارات العامة وهيئات المجتمع المدني وبعض المنظمات الدولية تطلب إفادتها عن توافر هذه الدراسات في مكتبنا، لغرض الحصول على نسخ منها.

ب- دعم الإدارات والمؤسسات العامة والمنظمات وهيئات المجتمع المدني بالدراسات

المعدة سابقاً

شرعنا القيام في مهمة دعم وتزويد بعض الإدارات والمؤسسات العامة والمنظمات الإقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني بالدراسات المعدة سابقاً حول القطاع العام في لبنان. وقد توسع نطاق الاستفادة من المشروع بحيث أصبح لا يقتصر فقط على الوزارات والمؤسسات العامة بل امتد ليشمل الأكاديميين، من طلاب جامعات وباحثين متخصصين، خاصة مع وجود دراسات قيمة من ناحية موضوعها، ونادرة من حيث تاريخ وضعها، وقد بلغ عدد زوار المركز العشرات من تاريخ بدء استقباله لهم.

العدد الإجمالي خلال السنوات الأربع	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	جدول بطلبات الوزارات والمؤسسات العامة حول الدراسات المتوافرة في مركز مشاريع ودراسات القطاع العام
٢٨	٢	٣	٢٠	٣	وزارة الطاقة والمياه
١٠	٠	٠	١	٩	وزارة الصناعة
٧	٠	٠	٣	٤	وزارة الأشغال العامة والنقل
٦	١	٠	١	٤	رئاسة مجلس الوزراء
٦	٠	٠	٣	٣	وزارة الصحة العامة
٥	٠	٠	٢	٣	وزارة الزراعة
٤	٠	٣	١	٠	وزارة الإقتصاد والتجارة
٣	٠	١	٠	٢	وزارة الثقافة
٢	٠	٠	١	١	وزارة الشؤون الإجتماعية
١	٠	١	٠	٠	وزارة التربية والتعليم العالي
١	٠	٠	٠	١	وزارة الاتصالات
١	٠	٠	٠	١	وزارة الشباب والرياضة
١	٠	٠	١	٠	وزارة الداخلية والبلديات
١	٠	٠	٠	١	وزارة السياحة
١	٠	٠	٠	١	وزارة المهجرين
٣	٠	٠	٣	٠	هيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية
٨٠	٣	٨	٣٦	٣٣	المجموع

ج- تطوير موقع المركز على شبكة الانترنت

تم التركيز خلال العام ٢٠٠٦ على وضع الأسس والآليات التي تساهم في تعميم قاعدة المعلومات الذكية من خلال الإنترنت وتطويرها على موقع خاص www.studies.gov.lb مما يضمن للإدارات والمؤسسات العامة سهولة الوصول إلى تلك الدراسات والمشاريع للاستفادة منها في شتى مجالات التنمية.

هذا العمل سيزيد من التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات العامة وسيشكل نقلة نوعية في الانتقال تدريجياً من أسلوب الإدارة التقليدية، التي تتعامل مع أطنان من الورق، إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية الحديثة، الأمر الذي من شأنه تخفيف حجم التعاطي الورقي بنسبة كبيرة وتسهيل عمل الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات. يتم العمل حالياً لتطوير موقع «مركز مشاريع ودراسات القطاع العام» على شبكة الإنترنت من ناحيتي المضمون والشكل، لما يزيد عن ٥٠٠٠ مصنف، وتوثيقها جميعاً باللغات العربية والفرنسية والانكليزية. سيتضمن الموقع الجديد قاعدة معلومات ذكية تسمح للمستخدم الحصول على المعلومات التالية:

- ١- البحث في نوع المصنف (دراسة، مشروع، تقرير...)، الجهة المعدة له (قطاع عام، منظمات إقليمية أو دولية، قطاع خاص)، الجهة المشرفة على وضعه، اللغة الوارد فيها (العربية، الإنكليزية، الفرنسية)، القطاع الذي يتناوله (الزراعة، الصناعة، الصحة...)، تاريخ وضع المصنف.
- ٢- البحث الحر عبر ملخصات الدراسات أو المصنفات العامة، ومن خلال عدة مداخل ذكية ترتكز على ربط نمطي بالعبارات وفقاً لعلاقاتها الدلالية.
- ٣- الاستفادة من أحدث المعلومات عن الإحصاءات والتقارير وأخبار المشاريع والدراسات الحديثة، وهيكلية القطاع العام.
- ٤- تم إجراء مسح ضوئي للعديد من المصنفات، وقد بلغ عددها عام ٢٠٠٦ ما يزيد عن ٣٢٠٠ مصنف من مختلف القطاعات، وأصبحت الإدارات العامة تزود بأقراص مدمجة من ما ترغب بالإطلاع عليه من دراسات، بدلاً من تصويرها.

الكلفة:

إن جميع الخطوات التي تمت لإنشاء «مركز مشاريع ودراسات القطاع العام»، والعمل الحالي على تطوير موقعه على شبكة الإنترنت، لم يكلف الخزينة اللبنانية أي نفقات إضافية سوى أجور العاملين في المركز (وهم من الجهاز البشري في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية)، علماً أن الأمور الفنية لتطوير موقعه على شبكة الإنترنت مقدمة بالكامل من شركة Microsoft.

ثالثاً تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

٣-١ إدارة تهتم بالنتائج - خطة تطوير الأداء المؤسسي

٣-١-١ تطوير أداء المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

الخلفية:

في إطار سعيه لنقل الأساليب الإدارية الحديثة إلى إدارات ومؤسسات القطاع العام، وفي صلب الجهود المبذولة لوضع المخطط التوجيهي الشامل للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، عمدت وحدة التطوير الإداري في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى مساندة المديرية في جهودها الرامية إلى الارتقاء بمستوى أدائها وفق خطة إستراتيجية لتطوير الأداء تضع أهدافاً عامة وأخرى محددة تعمل المديرية بهديها. ويُعتبر التخطيط الإستراتيجي من المهام الإدارية التي تتطلب رؤية بعيدة المدى ومستوى من الاحتراف خارج حدود العمل الروتيني اليومي. كما تسعى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إلى وضع آلية محددة لتطبيق نظام إدارة الجودة وقد طلبت دعم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للمساهمة في وضع تصوّر عام لهذه الآلية وتطبيقها.

نطاق العمل:

تركز العمل في البداية مع وحدة التخطيط في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ثم صدر قرار بإحالة المسألة إلى لجنة داخلية ضمن المديرية يتولى رئيسها التنسيق مباشرة مع وحدة التطوير الإداري في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، على أن عناصر الخطة تشمل كافة وحدات المديرية.

الوضع:

تمّ وضع مسودة الخطة الإستراتيجية لتطوير الأداء وجرى إرسالها إلى وزير الداخلية والبلديات والمدير العام لقوى الأمن الداخلي في تشرين الثاني ٢٠٠٥، وتمّ تشكيل لجنة داخلية لدرسها، كما تمّ رسم إطار عام لنظام إدارة الجودة، ويجري حالياً العمل على كيفية وضعه موضع التطبيق.

٣-١-٢ مخطط توجيهي شامل لوزارة الاقتصاد والتجارة

الخلفية:

في إطار تحديث وتعزيز الإدارات والقطاع العام في لبنان تم انتقاء عدد من الوزارات ومن بينها وزارة الاقتصاد والتجارة لتحديد احتياجاتها وبناءً عليها تحضير مخطط توجيهي

شامل يهدف إلى تطوير عمل الوزارة من خلال طرح مشاريع إدارية وتقنية .
أضواء المخطط التوجيهي على مراكز الضعف والقوة في بنية وعمل الوزارة كما واقترح
مشاريع إدارية وتقنية، و حدد القوانين والتنظيمات الواجب تعديلها بهدف دعم دور وزارة
الاقتصاد والتجارة في إعادة تركيز وجود لبنان على خارطة الاقتصادية.

نطاق العمل:

يؤمن المخطط التوجيهي الشامل تحليلاً مفصلاً للوضع الإداري والتكنولوجي الحالي في
الوزارة ملقياً الضوء على مواقع الضعف والمخاطر الكامنة. من ثم، تقترح الوثيقة توجيهات
إدارية استراتيجية محددة غاياتها وأهدافها ومفصلة توصيات السياسات القصيرة والطويلة
المدى. إضافة الى ذلك، تتضمن الوثيقة إطاراً معلوماتياً يصف البنية التحتية والمعدات
والنظم المعلوماتية الملائمة للوزارة. كما تحتوي الوثيقة على إطار خاص بالتدريب وبناء
القدرات يلخص خطة تنمية الموارد البشرية المطلوبة ببعض التوصيات الداعمة في ما يتعلق
بالبنية التنظيمية والإدارية وبناء القدرات والموازنة.
وينتهي المخطط التوجيهي الشامل بخطة تنفيذية تحدد أولويات المشروع والجدول الزمني
للتنفيذ وخطوط الموازنة.

الوضع:

يخضع المخطط حالياً للدراسة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة.

٣-٢ البرامج والمشاريع المشتركة مع جهات محلية وخارجية

توصل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى إقامة علاقات وثيقة من التعاون مع
جهات محلية وخارجية، لإطلاق وتنفيذ برامج ومشاريع من شأنها المساهمة في تحقيق
السياسات والأهداف التي حددها، لا سيما تلك التي تضمنتها «استراتيجية تنمية وتطوير
الإدارة العامة في لبنان» التي أقرها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٣١ تاريخ
٢٠٠١/٩/١٣.

ونعرض لأبرز علاقات التعاون تلك، وما تحقق من خلالها، وما يؤمل تحقيقه، في هذا
الإطار، من مشاريع وإنجازات:

ماليزيا: تقوم ماليزيا بتنظيم العديد من برامج الدورات التدريبية المتخصصة في شتى
المجالات، وعلى نفقة الحكومة الماليزية، ويتولى مكتبنا بالتعاون مع السفارة الماليزية في
لبنان المساعدة على تنفيذ هذه البرامج، بالعمل على تحديد الإدارات والمؤسسات العامة
المعنية بهذه الندوات، وتوجيه المراسلات اللازمة إليها لترشيح الموظفين الذين يستوفون
الشروط المطلوبة، ومتابعة الإجراءات الإدارية اللازمة، لتحقيق الغايات من هذا التدريب.
وقد استفاد العديد من الموظفين من هذه الدورات، التي اتسمت بالجديّة، وقد أمكن

تقليص حجم الادارة وتكلفتها

للموظفين المشاركين، اكتساب مهارات وتقنيات مهمة من شأنها تحسين أدائهم الوظيفي.

اسبانيا: في إطار التعاون مع اسبانيا، من خلال سفارتها في لبنان، أمكن وبالتعاون مع معهد الإدارة العامة في لبنان (ENA) تنظيم ندوة تتعلق بـ «تقنيات ومناهج إدارة وتنمية الموارد البشرية» استفاد منها ٤٧ موظفاً. كما يجري درس تنظيم ندوة تتناول تقنيات إعداد الموازنة العامة والتجربة الإسبانية في هذا الموضوع.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك مساع مع الجانب الإسباني لتطوير هذا التعاون ليشمل مواضيع أخرى تتصل بالتطوير المؤسسي وتخفيف عبء إنجاز المعاملات اليومية العائدة للمواطنين عن عاتق الإدارة المركزية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الجمهور.

اليونان: تمّ في السنتين الماضيتين تنفيذ برنامج تعاون فني ممول من اليونان، يشتمل على دعم القضاء اللبناني، وتنظيم ندوات متخصصة في لبنان وفي اليونان، لمعالجة مواضيع تتصل بالإصلاح الإداري في لبنان، لا سيما تصميم إدارة عامة تتسم باللامركزية واللاحصرية وموجهة لخدمة المواطن، وتحديث التشريعات، وتوسيع مشاركة المواطنين في إطار من الديمقراطية التشاركية.

ويجري الآن، بعد أن تمّ تمديد برنامج التعاون المذكور، التشاور مع اليونان لإعداد الإطار العام لتنظيم هذا التعاون، وتوقيع بروتوكول يتضمن أهم المواضيع والمحاور التي يمكن للبنان أن يستفيد فيها من الخبرات والإنجازات التي حققتها اليونان، لا سيما في تنظيم دورات تدريبية متخصصة لتطوير مهارات العاملين في الإدارة العامة في لبنان في مواضيع متعددة، وتطوير قدرات العاملين المعنيين بصياغة مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية، وبحث مجالات إنجاز بعض المعاملات اليومية للمواطن بطريقة الكترونية في إطار الحكومة الإلكترونية.

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

شدّدت قرارات وتوصيات اجتماعات القمة العربية واجتماعات المجالس الوزارية العربية، ومختلف الهيئات الإقليمية العربية، وبخاصة توصيات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في تونس بتاريخ ٢٢-٢٣ أيار (مايو) ٢٠٠٤ والذي اعتمد مبادئ «وثيقة التطوير والإصلاح»، على ضرورة وضع إستراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بهدف ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية وحماية البيئة وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

لهذا الغرض، عقد في البحر الميت بتاريخ ٢-٣ شباط ٢٠٠٥، مؤتمر لإطلاق مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية شارك فيه لبنان، وبالتعاون مع منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية) (POGAR).

وقد وافق المشاركون على جملة قرارات، أهمها:

١. اعتماد مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، التي تدعمها وتنظمها كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية)، بعد أن أخذوا علماً بالوثائق التي نظمت في هذا الشأن، وبكل أهداف المبادرة وخصائصها والمراحل التي مرت بها والجهود التي بذلت لبلورتها.
٢. المشاركة الفعلية والجدية في مختلفة أنشطة المبادرة ومجموعات عملها التي توزعت على ستة محاور، كل محور بعهدة دولة عربية على الشكل التالي:
 - محور الخدمة المدنية والنزاهة، يستضيفه المغرب.
 - محور الحكومة الالكترونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية والشفافية، تستضيفه دولة الإمارات العربية في دبي.
 - محور إدارة الأموال والموارد، تستضيفه مصر.
 - محور تطوير عمل القضاء العدلي والإداري والمالي، تستضيفه الأردن.
 - محور إدارة الخدمات العامة، تستضيفه تونس.
 - محور المجتمع المدني، المواطنون، وإصلاح الإدارة العامة، يستضيفه لبنان.
٣. إعراب كل من الدول العربية المعنية المستضيفة للمحاور الستة عن استعدادها لتحمل مسؤولية إنجاز العمل بهذه المحاور وتنسيق أنشطتها ودعوة كل الدول العربية إلى المشاركة في كل محور من هذه المحاور.
٤. وضع خطة خاصة بكل دولة عربية لنشر ركائز مشاريع المبادرة مدعومة من مؤسسات القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرسمية والخاصة مما يساهم في إنجاز مخططاتها في الإصلاح والتنمية على الصعيد الداخلي،
٥. الطلب من المنظمين الداعمين، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR)، توفير الدعم الفني والمالي لوضع المبادرة موضع التنفيذ.
٦. العمل مع الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية لتقديم الدعم المالي والمعرفي لأنشطة وبرامج المبادرة الرامية إلى تطوير وتحديث الإدارات والمؤسسات العامة، وإلى تعميم مبادئ النزاهة والمساءلة.
٧. تعيين ممثلين من كل الدول العربية للمشاركة في كل من مجموعات العمل الستة،

تقليص حجم الادارة وتكلفتها

وتشكيل لجنة وطنية معنية بالمبادرة، مكلفة بالتعامل مع الجهات المنظمة ومع ممثلي الدول العربية الأخرى للمشاركة في مجموعات العمل. وعلى هذا الأساس جرى اعتماد الخطوات التالية:

- * تسمية منسّق وطني، هو رئيس التفتيش المركزي.
- * تسمية منسقين مسؤولين لكل من المحاور الستة الواردة أعلاه، وكذلك تعيين خبراء محليين يعملون على إعداد أوراق العمل وفقاً لكل محور على حدة.

هذا وقد جرى تسمية ٣ منسقين من بين فريق العمل في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لثلاث محاور من أصل المحاور الستة المشار إليها أعلاه. وقد تمّ خلال العام ٢٠٠٦ عقد مؤتمرات وندوات عدة لكل محور، في دول عربية وأجنبية، لوضع خطط العمل وبلورة البرامج والمشاريع الآيلة إلى تحقيق الغايات والنتائج المطلوب تحقيقها في كل من هذه المحاور. وعند إقرارها، سيصار إلى إيداعها الدول العربية المعنية مع التوصية بالعمل على وضعها موضع التنفيذ.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بدعم وتمويل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالإشراف على تنفيذ مشروع يرمي إلى رفع مستوى الوعي لدى الشباب لمكافحة الفساد، وذلك بإعداد شرعة موجهة للشباب لهذه الغاية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة. وقد تمّ إنجاز «شرعة الشباب في مكافحة الفساد» وعرضها ومناقشتها في عدة مؤتمرات نظّمت لهذه الغاية.

كما تمّ إعداد المادة التعليمية المرافقة لشرعة الشباب في مكافحة الفساد التي تهدف إلى شرح وتوضيح الشرعة من خلال دروس نموذجية وتمارين عملية تعطى للطلاب. هذا وجرى بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي انتقاء عدد من المدارس الرسمية والخاصة في كافة المحافظات، لإعداد الأساتذة المعيّنين بمادة التربية المدنية، وتمكينهم من تدريس هذه الشرعة والمادة التعليمية المرافقة لها. ويجري العمل على متابعة هذا المشروع، للتوصل إلى اعتماد المادة التعليمية بصيغتها النهائية، على أن يصار إلى تعميمها على كافة المدارس في المرحلة الثانوية، وإدراجها في المنهاج الرسمي لا سيما في مادة التربية المدنية.

٣-٣ إحداث الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري

تقدمنا بموجب كتابنا الموجه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٠ تاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٥، باقتراح يرمي إلى تشكيل هيئة للإصلاح الإداري، تدعى «الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري» برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وتضم رؤساء أجهزة الرقابة بما يضمن مشاركة أوسع في بلورة واقتراح التوجهات العامة والخطط والبرامج لتحديث وتطوير الإدارة العامة، في عمل مشترك، متكامل ومتناسق بين أجهزة الرقابة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

تتألف الهيئة العليا للإصلاح الإداري، من:

- وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- رئيس ديوان المحاسبة
- رئيس مجلس الخدمة المدنية
- رئيس التفتيش المركزي
- رئيس إدارة الأبحاث والتوجيه
- رئيساً
- عضواً
- عضواً
- عضواً
- عضواً

وافق دولة رئيس مجلس الوزراء على اقتراحنا، وصدر القرار رقم ٧١/٢٠٠٥ تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٥ عن دولته بتشكيل «الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري».

عقدت الهيئة العليا ثلاث اجتماعات خلال عام ٢٠٠٦، تمّ فيها التداول في العناوين الكبرى للخطط والبرامج والمشاريع لتحديث وتطوير الإدارة، بما يساهم في رفع كفاءتها وتحسين نوعية الخدمات للمواطن، تماشياً مع مضمون البيان الوزاري للحكومة، لا سيما الفقرة المخصصة فيه «لدور الدولة وعمل المؤسسات».

كما تمّت مناقشة التوصيات الصادرة عن ورشة العمل التي جرى تنظيمها بتاريخ ٩ و ١٠ أيلول ٢٠٠٥ والتي شارك فيها عدد من المدراء العامين وكبار القياديين.

وقد أقرت الهيئة العليا سلسلة من الخطوات والسياسات الواجب اعتمادها في هذا الإطار، ومن جملتها التعديلات الواجب إدخالها على القانون رقم ١٥٤ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٩ (قانون الإثراء غير المشروع).

٣-٤ مشروع حديث لتعيين القيادات العليا

كمبادرة إصلاحية رائدة في توظيف القيادات العليا (مدراء عامون/رؤساء مجالس إدارة)، أطلقت الحكومة آلية جديدة لاستقطاب الكفاءات وملء الوظائف الشاغرة في الفئة الأولى. هذه الآلية تتمثل في إعتبار وظائف الفئة الأولى، وظائف مفتوحة لجميع اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، من خلال نشر إعلانات في الصحف المحلية والأجنبية وعبر شبكات الإنترنت إلى

تقليص حجم الادارة وتكلفتها

اللبنانيين من أصحاب الإختصاص والكفاءة للمشاركة في هذه المبادرة الإصلاحية الرائدة. ولقد أخذ مكتبنا على عاتقه الشق التقني من الموضوع، المتمثل بإعداد مشاريع الإعلانات بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية ونشرها وقبول طلبات المرشحين وتسجيلها وفرزها وفهرستها ومن ثم إحالتها إلى اللجنة العليا التي يرئسها رئيس مجلس الخدمة المدنية، ونخبة من الاختصاصيين في القطاعين العام والخاص المشهود لهم بالموضوعية وبالكفاءة.

استمر العمل خلال العام ٢٠٠٦ في تحضير سير المرشحين، الذين تقدموا لملء بعض الوظائف الشاغرة في الفئة الأولى. وكانت باكورة التعيينات تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للإتصالات. ومع إقرار مشروع القانون المعروض على الهيئة العامة للمجلس النيابي فإن الآلية ستتبلور أكثر فأكثر.

٣-٥ برنامج «أفكار» لدعم المجتمع المدني اللبناني

خلفية البرنامج

في موازاة الجهود والبرامج القائمة لتطوير الإدارة العامة في لبنان، يمثل تعزيز قدرات المجتمع المدني اللبناني ودعم طاقاته، في مجالات التنظيم والحوار والحركة، جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح والتنمية. فالمجتمع المدني يشكل ضلعاً من أضلاع المثلث الوطني للدولة، إلى جانب القطاعين العام والخاص. وفي حين يتمتع هذا المجتمع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية وحرية الحركة نتيجة سماح القانون اللبناني بتشكيل الجمعيات منذ العام ١٩١٩، فهو يحتاج في المقابل إلى مزيد من تفعيل لدوره على مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية وعلى صعيد تعزيز دولة الحق. ومن شأن هذا التوجه أن يرسم المهارات الفنية التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني على الصعيد التنموي في مجالات تحديد السياسات العامة القطاعية وتنفيذها. ويمكنه أيضاً من أن يعزز المبادرات القائمة على احترام حقوق الإنسان والهادفة إلى تعميق الديمقراطية وتطوير القوانين وتعزيز ثقافة السلام والمصالحة الوطنية.

- أفكار I:

نطاق العمل

استند برنامج أفكار، في مرحلته الأولى، إلى اتفاقية مالية موقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٤. وقد شكل هذا البرنامج مشروعاً نموذجياً أدى نجاحه إلى استتباعه بمرحلة جديدة تحت عنوان أفكار ٢، انطلقت مع توقيع اتفاقية مالية جديدة بين المكتب والاتحاد الأوروبي في ١٦ آذار ٢٠٠٦.

يهدف هذا البرنامج إلى دعم قدرات المجتمع المدني اللبناني وتعزيز الحوار والتواصل بين مختلف قواه، وذلك من خلال تشجيع مبادرات المنظمات غير الحكومية تمويلًا ودعمًا فنيًا وتقنيًا. وتوزعت هذه المبادرات في المرحلة الأولى على ثلاثة مجالات هي:

- ١- تعزيز دولة الحق والمؤسسات.
- ٢- المصالحة والحوار بين المجموعات والطوائف.
- ٣- دعم المجموعات المهمشة عبر مساعدة ذات بعدين: اجتماعي وحقوق.

مصدر التمويل

الاتحاد الأوروبي

الكلفة

مليون يورو

الوضع

متابعة ميدانية لتنفيذ المشاريع:

استمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع خبراء جمعية إيمرجانس الأوروبية التي تولت الدعم التقني للبرنامج، في تنفيذ النشاطات المقررة. وتابع ميدانياً المشاريع الفائزة بالتمويل. فرافق سير عملها، وساهم في حل المشكلات والعقبات الطارئة أمام تنفيذها، وشارك في نشاطاتها وفي اختتام أعمالها. وتولى التدقيق في التزامها العقود الموقعة مع المكتب على الصعيدين التقني والمالي.

حلقات تدريب لممثلي الجمعيات:

عقدت دورة تدريبية أخيرة أعدها خبراء محليون وأوروبيون لممثلي الجمعيات الفائزة تحت عنوان: «إعداد التدريب مشاريع المنظمات غير الحكومية وإدارتها». وانتدب الخبراء المحليون المشاركون فيها لمواكبة الجمعيات المهمة بزيادة خبراتها بشكل فردي.

قاعدة بيانات حول المجتمع المدني:

تواصل العمل بالتعاون مع المنظمة الأوروبية (إيمرجانس) على قاعدة البيانات المتعلقة بالمجتمع المدني اللبناني ومنظماته الأهلية.

الإعلام والنشر:

شكل الإعلام والنشر جزءاً مهماً من عمل برنامج أفكار في مرحلته الأولى:

- ١- على مستوى المشاريع الممولة: قامت حملات إعلامية وصدرت منشورات تظهر أهمية

القضايا المتبناة وتشرك المجتمع المدني فيها.

٢- على مستوى برنامج أفكار: اصدر فريق العمل كتيباً فنّد المشاريع الممولة وأهدافها ونتائجها وعرض لأهداف الجمعيات القيمة عليها. واختصر في منشورات بالعربية والفرنسية والانكليزية أهداف البرنامج ونشاطاته السابقة والمرتبقة.

٣- على المستوى الالكتروني: تولى موقع أفكار على الانترنت نشر خطوات البرنامج ونشاطات المشاريع التي يمولها.

٤- في ما يتعلق بمؤسسة ايمرجانس للمساعدة التقنية: عرضت في مؤتمر موسع نتائج أعمالها ودراساتها. ونشرت وقائع اللقاءات الخمسة حول قضايا المجتمع المدني والخلاصات التي توصلت إليها. وأصدرت كتاباً (بالعربية والفرنسية) تحت عنوان: «المنظمات غير الحكومية في لبنان بين الواقع والمرتجى». واختصرت في دليل عملي دورات التدريب الأربع التي نظمتها لممثلي الجمعيات الأهلية (بالعربية والفرنسية والانكليزية).

II - أفكار

نطاق العمل :

يستند برنامج أفكار، في مرحلته الثانية، إلى اتفاقية مالية موقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي في ١٦ آذار ٢٠٠٦ ترعى تمويل مشروع تحت عنوان: «دعم المجتمع الأهلي اللبناني في سبيل احترام الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز دولة القانون». ويهدف المشروع إلى تعزيز دولة القانون واحترام الحقوق الأساسية للإنسان والدفع نحو التزام مواطني اكبر. ويهدف أيضاً إلى تعزيز دور المواطنين اللبنانيين والمنظمات غير الحكومية وتأثيرها في سبيل احترام حقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون، وذلك من خلال تشجيع مبادرات هذه المنظمات تمويلاً ودعمًا فنياً وتقنياً. وتتوزع المبادرات المذكورة ضمن مجالين هما:

١- تعزيز دولة القانون من خلال تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى القيم الديمقراطية، من خلال أعمال ضغط ومدافعة لاعتماد أو تطبيق أو تعديل قوانين تضمن مساواة المواطنين والمجموعات المهمشة أمام القانون وتضمن حمايتهم القانونية والاجتماعية.

٢- تعزيز الحوار بين مجموعات الشباب اللبناني المختلفة، من خلال مشاريع مبدعة وجديدة تشمل أعمالاً فنية أو لعبية أو ثقافية أو مداخلات ملموسة و/ أو مختلطة بشراكة مباشرة مع المستفيدين.

مصدر التمويل:

الاتحاد الأوروبي

الكلفة:

ثلاثة ملايين يورو

الوضع:

عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال العام ٢٠٠٦، على وضع الأسس الكفيلة بإطلاق برنامج أفكار في مرحلته الثانية، وذلك من خلال متابعة بنود مشروع الاتفاقية المالية ومناقشة تفاصيلها تمهيدا للتوقيع عليها. وقد تولى فريق العمل إعداد الشروط التوجيهية العامة لاستدراج الاقتراحات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية اللبنانية، واعدّ بالتزامن دفتر الشروط تمهيدا لاستدراج العروض المتعلقة بالمؤسسات الأوروبية الواجب اختيارها، لتأمين الدعم التقني للبرنامج. وأطلق استدراج الاقتراحات للمنظمات غير الحكومية اللبنانية في ٢٣ حزيران ٢٠٠٦، واستمر حتى ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٦ تاريخ انتهاء مدة استلام الاقتراحات. وفي المرحلة التالية، بدأت لجنة مختصة بعملية تقييم العروض. وفي موازاة ذلك، انطلقت الإجراءات الكفيلة باختيار المؤسسة الأوروبية المكلفة بالمساعدة التقنية في نيسان ٢٠٠٦، وقد توصلت اللجنة المعنية بقبول الطلبات، في تشرين الثاني ٢٠٠٦، إلى وضع لائحة مصغرة من ثماني مؤسسات مدعوة إلى تقديم عروضها. ومن المقرر أن تنجز عملية التقييم، وتوقع العقود مع المنظمات غير الحكومية اللبنانية التي ستحصل على الدعم، ومع المؤسسة الأوروبية التي ستفوز في استدراج العروض لتأمين المساعدة التقنية لبرنامج أفكار II، وذلك مع مطلع العام ٢٠٠٧.

٣-٦ تحديث ومكننة أجهزة الرقابة والوزارات والمؤسسات العامة - تطبيق مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣-٦-١ تقييم اتفاقية منح تراخيص من شركة مايكروسوفت واقتراح اتفاقية جديدة

الخلفية:

وقع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، باسم الحكومة اللبنانية، اتفاقية شراكة مع مايكروسوفت تهدف إلى تأمين تراخيص برامج مايكروسوفت لأجهزة الكمبيوتر الشخصية والمزودة في القطاع العام. تغطي اتفاقية الشراكة مدة ٣ أعوام وتتضمن تراخيص باللغات العربية والانكليزية والفرنسية لعدة برامج تطبيقية لأجهزة الكمبيوتر الشخصية وأجهزة الكمبيوتر المزودة.

أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروعاً للتدقيق في /تقييم اتفاقية الشراكة (القديمة والجديدة) لتحديد وإبراز نقاط القوة والضعف ومجالات التحسين واستنتاج العبر، إضافة إلى اقتراح توصيات وعروض للاتفاقية الجديدة أو لأية اتفاقيات مستقبلية مماثلة.

نطاق العمل:

يغطي مجال عمل هذا المشروع الأوجه التالية لاتفاقية الشراكة مع مايكروسوفت:
التدقيق في / تقييم الأوجه القانونية والتعاقدية
تقييم الفوائد الاقتصادية
التدقيق في / تقييم ملاءمة الاتفاقية وقابلية التطبيق وعمليات التوزيع
تقييم العرض ووضع توصيات للتطوير

الوضع:

مرحلة الموافقة

الكلفة:

٧٠,٠٠٠ دولار أميركي

مصدر التمويل:

قرض الصندوق العربي

٣-٦-٢ توريد وتدريب نظم جغرافية معلوماتية لإدارات مختلفة

الخلفية:

تلقى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من إدارات مختلفة عدة طلبات تتعلق بالنظم الجغرافية المعلوماتية. وقد تم جمع الطلبات كافة في مشروع واحد لتأمين معدات ورمزات برامج وخدمات متعلقة بالنظم الجغرافية المعلوماتية إلى الإدارات العامة التالية: إدارة الإحصاء المركزي، مديرية الشؤون الجغرافية، المركز الوطني للاستشعار عن بعد، مصلحة مياه نهر الليطاني، المديرية العامة للآثار (وزارة الثقافة).

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتأمين وتركيب المعدات ورمزات البرامج، فضلاً عن التدريب المتخصص لجهات مستفيدة مختلفة على النظم الجغرافية المعلوماتية. يتألف المشروع من

ثلاثة مكونات:

١. المعدات

٢. رمزات البرامج

٣. التدريب

الوضع:

تم إنجازه

الكلفة:

٦٤٢,٠٠٠ دولار أميركي

مصدر التمويل:

قرض الصندوق العربي

٣-٦-٣ إدارة الوثائق وإنشاء نظام جغرافي معلوماتي في وزارة الثقافة

الخلفية:

يكمن هدف علم الآثار في إحياء مظاهر الحياة الماضية. ولتحقيق هذا الهدف، يعقد عالم الآثار أهمية كبرى على المعطيات المتوفرة لديه والمتفاوتة ما بين الصور والخرائط والوثائق المتعلقة بالآثار (التماثيل...) إضافة الى المواقع الأثرية (المعابد والهيكل...). من هنا، فإن الهدف الأساسي لهذا المشروع هو حماية التراث الوطني اللبناني، المتوفر بشكل مجموعات من الصور والخرائط والوثائق الأخرى، من تلف محتمل أو خسارة ناتجة عن سوء الاستعمال أو عن عامل الوقت. يوازي ذلك أهمية جعل هذه المجموعات في متناول علماء الآثار وموظفي الوزارة والمستخدمين/الطلاب المعنيين، وفي مرحلة لاحقة توفيرها للعموم عبر الإنترنت.

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتطبيق حلّ يشمل المعدات والبرامج التطبيقية والتدريب سعياً إلى ترقيم مجموعات الصور والخرائط والرسوم وسائر الوثائق المتوفرة في وزارة الثقافة. يتألف المشروع من المكونات الأساسية التالية:

- * تأمين وتعديل وتنفيذ برنامج تطبيقي يشمل التصوير وإدارة الوثائق ونظاماً جغرافياً معلوماتياً، إضافة الى المسح وإدخال البيانات العائدة إلى بعض وثائق وزارة الثقافة.
- * تأمين وتشكيل وتركيب رزمات المعدات والبرامج.
- * تأمين التدريب والدعم والضمانة في ما يتعلق بالمنتجات التي تم تأمينها

الوضع:

تم إنجازه

الكلفة:

٣٩٧,٥٥٨

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي

٣-٦-٤ مكنة عملية مراقبة وتسجيل السيارات العابرة للحدود اللبنانية في مديرية الجمارك العامة

الخلفية:

إن أكثر من مليوني مركبة تعبر الحدود اللبنانية كل عام. وإزاء هذه الكثافة في العبور، بات من الضروري تزويد مديرية الجمارك العامة بنظام لإدارة وتسجيل حركة العبور عبر كافة المداخل إلى الحدود اللبنانية. أما أنواع المركبات المختلفة فهي: السيارات الخاصة والعامة، الباصات العامة، السيارات الدبلوماسية، الشاحنات. ويشمل تسجيل المركبات في الجمارك الأنواع التالية:

- * بطاقة موحدة للبنان وسوريا والأردن
- * بطاقة عبور جمركي التي تعرف بـ «تريبتك»
- * رخصة استيراد مؤقتة
- * إقرار استيراد مؤقت.

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للمشروع كما يلي:

- * تسجيل إجراءات التسجيل للمركبات العابرة للحدود.
- * خضوع عملية تسجيل المركبات التي تزور لبنان للمراقبة الفعالة.
- * إنشاء قاعدة بيانات مركزية للإحصاءات والمعلومات المتعلقة بحركة المركبات عبر الحدود اللبنانية مع تسهيل استخدام هذه المعلومات كمؤشر على النشاط السياحي والتجاري.

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق نظام معلوماتي يشمل المعدات والبرامج التطبيقية ومكونات التدريب بهدف تأمين أداة تسجيل ومراقبة سريعة وفعالة للمركبات العابرة لكافة المداخل إلى الحدود اللبنانية. كما يتناول المشروع تأمين المعدات للمعابر الحدودية (المصنع، القاع، العبودية، العريضة، مرفأ بيروت) إضافة إلى المكتب الأساسي للمديرية العامة، رئاسة اقليم البقاع ورئاسة اقليم الشمال.

الوضع:

أنجز.

الكلفة:

٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٦-٥ مكننة مديرية الوقاية في وزارة الصحة العامة - وحدة ترصد الأوبئة

الخلفية:

تعنى وحدة ترصد الأوبئة بالمهام الأساسية التالية:

* متابعة الأمراض المعدية

* القيام بتحقيقات ودراسات حول الأوبئة على مستوى لبنان.

* إعداد النتائج لتقديمها إلى الاختصاصيين

* تدريبهم على استخدام أدوات المراقبة

* إنشاء نظام معلوماتي وطني خاص بالأوبئة

يعتمد نظام المراقبة على تعاون كل من المستشفيات (حوالي ١٥٠) والمراكز الصحية (حوالي ٦٠٠)، والمستوصفات، والمختبرات (حوالي ٣٥٠)، والعيادات الخاصة. كما يقتضي التنسيق بين مختلف الخدمات الصحية التابعة لمختلف الوزارات. إن هذه المهام الدقيقة للوحدة تجعل عامل الوقت عاملاً أساسياً في عملية اكتشاف أية أمراض معدية على الأراضي اللبنانية واتخاذ التدابير العاجلة على ضوء ذلك. من هنا، فإن الهدف الأساسي لهذا المشروع يكمن في تسهيل عملية إعداد التقارير وتداولها بين كافة الأطراف الطبية العاملة في لبنان من خلال تأمين نظام معلوماتي فعال بالإضافة إلى المعدات الضرورية.

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق المعدات اللازمة لتشغيل البرنامج التطبيقي المعلوماتي WHO EPI، الصادر عن منظمة الصحة العالمية. يشمل المشروع تأمين شبكة معلوماتية في وزارة الصحة العامة، واجهزة وبرامج لوزارة الصحة العامة ولجميع أطباء الأفضية في جميع الأفضية اللبنانية.

الوضع:

أنجز.

الكلفة:

٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٦-٦ نظام إدارة / أرشفة ومتابعة سير الوثائق - رئاسة مجلس الوزراء

الخلفية:

لما كانت المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، هي الجهاز المعاون لرئاسة المجلس في تأدية مهامها، كان لا بد من السعي إلى تعزيز قدراتها، مما يعزز أيضاً فعالية الأداء، وشفافية الاتصالات والعمليات اليومية وعمليات صنع القرار في مجلس الوزراء، من خلال تطوير وتطبيق نظام لإدارة كافة الوثائق والعمليات التابعة له.

ويتيح تطبيق نظام إلكتروني لإدارة الوثائق مرفق ببرنامج تطبيقي لمتابعة سير العمل في رئاسة مجلس الوزراء ما يلي:

- * تطوير عمليات صنع القرار في رئاسة مجلس الوزراء من خلال تأمين نظام يتولى أرشفة وفهرسة وسحب المعلومات المطلوبة إلكترونياً.
- * تعزيز الفعالية وتنظيم العمليات الداخلية من خلال برنامج تطبيقي يؤمن متابعة سير العمل إلكترونياً.
- * تسهيل عملية الوصول إلى/ توزيع المعلومات بطريقة فورية.
- * السرعة في إنهاء المعاملات.
- * تقليص عدد الوثائق المفقودة.
- * ملاحقة فعالة للوثائق.
- * مراقبة وضبط كافة المهام بشكل أسرع وأدق.
- * تسهيل عملية التنسيق بين كافة الإدارات العامة.
- * الانتقال إلى بيئة إلكترونية يُستعاض بها عن الورق في المستقبل.

نطاق العمل:

يخاطب المشروع تنفيذ برنامج تطبيقي مستحدث لإدارة وأرشفة الوثائق يضمن تزامن وتوحد سرعة الوصول إلى كافة المعلومات والبيانات المتوفرة في رئاسة مجلس الوزراء، على أن يعمل هذا البرنامج بموازاة نظام إلكتروني لمتابعة سير العمل يخاطب تعددية العمليات اليدوية الحالية.

الوضع:

* أنجز المشروع ودخل في مرحلة الصيانة. كما يتم حالياً إضافة معطيات جديدة لإكمال تطوير النظام عبر عقد إضافي مع الشركة المعنية.

الكلفة:

١٠٣,٧٠٠ دولار أميركي.

٣-٦-٧ مخطط إداري وتقني توجيهي شامل لوزارة الصحة

الخلفية:

في إطار تحديث وتعزيز الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان تم انتقاء عدد من الوزارات ومن بينهم وزارة الصحة العامة لتحديد احتياجاتها وبناءً عليه تحضير مخطط إداري وتقني شامل يهدف إلى تطوير عمل الوزارة من خلال دراسة و تحليل الوضع الحالي واقتراح حلول عبر طرح مشاريع إدارية وتقنية.

في كانون الثاني ٢٠٠٦ تم تأليف لجنة عمل مشتركة تضم ممثلين عن وزارة الصحة العامة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وإدارة الأبحاث والتوجيه في مجلس الخدمة المدنية لتحضير هذا المخطط. وبناءً عليه تم تقديم النسخة التحضيرية الأولى في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦ لوزارة الصحة العامة عبر عرض ملخص لأهم نقاط المخطط لمدراء الإدارات والوحدات في الوزارة. سلط المخطط الضوء على نقاط الضعف والقوة في بنية وعمل الوزارة كما اقترح مشاريع إدارية وتقنية تهدف إلى دعم الوزارة في إعادة تركيز نفسها كأساس لتنظيم وإدارة القطاع الصحي في لبنان.

نطاق العمل:

يؤمن المخطط الإداري والتقني الشامل تحليلاً مفصلاً للوضع الإداري والتكنولوجي الحالي في الوزارة ملقياً الضوء على مواقع الضعف والمخاطر الكامنة، مقترحاً توجيهات إدارية محددة الغايات والأهداف مع تفصيل للتوصيات الخاصة والعامة. كما يحتوي على إطار خاص بالتدريب وبناء القدرات يلخص خطة لتنمية الموارد البشرية مع بعض التوصيات الداعمة في ما يتعلق بالبنية التنظيمية والإدارية وبناء القدرات والموازنة. يختم المخطط بخطة تنفيذية تحدد أولويات المشروع والجدول الزمني للتنفيذ وخطوط الموازنة.

الوضع:

يخضع المخطط حالياً للدراسة وإبداء الرأي من قبل وزارة الصحة العامة ليصار فيما بعد إلى اقراره والعمل على تنفيذه.

٣-٦-٨ مكننة مركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL)

الخلفية:

من أهداف مركز المعلومات ودعم المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات

تقليص حجم الادارة وتكلفتها

في لبنان (IDAL) توفير معلومات شاملة وموثقة وحديثة إلى المستثمرين، وتسهيل عملية اتخاذهم للقرارات بواسطة موظفين محترفين وتوفير المعلومات عن أنماط سلوك العملاء والإجراءات المتبعة، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

يمكن تلخيص أهداف المشروع كآآتي:

١. جعل مركز المعلومات ودعم المستثمرين مركز امتياز بصفته «مكتباً أمامياً» للولوج إلى مؤسسة إيدال.
٢. تحسين توافر البيانات والوقائع والمعلومات الدقيقة والموثوقة والمعيارية والحديثة والشفافة عن مجموعة من المسائل التي تؤثر على قابلية التنفيذ للاستثمارات المحتملة وآفاق نموها.
٣. تعزيز عملية نشر المعلومات للمستثمرين.
٤. جعل الاستثمارات المحتملة مثمرة

نطاق العمل:

يشمل المشروع استحداث نظام معلوماتي يمكن عمل مركز المعلومات ودعم المستثمرين في إيدال وي طرح على شبكة الانترنت شاشات تساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة ضمن إطار بحث محدد من قبلهم. المشروع يتضمن مراحل تحليل، تصميم، تطوير وتدريب على النظام لموظفي المركز.

الوضع:

انتهت مرحلة التحليل والشركة المنفذة في صدد تقديم تقرير المرحلة للتدقيق من قبل إيدال ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية.

الكلفة:

٦٦,٦٠٠ دولار أميركي

مصدر التمويل:

قرض الصندوق العربي

٣-٦-٩ تعزيز نظام مكننة وتبسيط التعويضات الطبية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة

الخلفية:

تشكل تعاونية موظفي الدولة مؤسسة عامة مستقلة تؤمن الخدمات (مساعدات طبية، هبات، قروض،...) للموظفين الحكوميين الدائمين، وتعنى بمنح التعويضات الطبية والاجتماعية لكافة الموظفين الحكوميين (البالغ عددهم حوالي ٧٥٠٠٠). وتجدر الإشارة إلى

أن كل موظف يتمتع، تبعاً لإدارته ووظيفته، بحقوق مختلفة في ما يتعلق بالتعويضات. وقد أشارت لجنة مشتركة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وتعاونية موظفي الدولة إلى ضرورة مكننة المعاملات المتعلقة بالتعويضات الطبية والاجتماعية حرصاً على جودة الخدمات. يهدف هذا النظام بشكل أساسي إلى ما يلي:

* تأمين نوعية أفضل من الخدمات للمشاركين وتوفير مبالغ كبيرة من خلال عدم التعاطي مع أية حالات غير قانونية مما يساعد على تغطية مزيد من الحالات عبر الميزانية المخصصة.

* توحيد معايير العمل في كافة الفروع

* تسريع معاملة تقديم الطلب

* إدارة فعالة للفروع والأقسام من خلال الاطلاع على نشاطاتها

يعمل هذا النظام في بيروت منذ كانون الثاني ٢٠٠١، وقد تم التماس الفوائد الناتجة عنه من جهة أخرى، تم تبسيط الإجراءات الداخلية في تعاونية موظفي الدولة ضمن إطار العمل القانوني الحالي كما تمت إعادة تنظيم مكاتبها كي يتلقى زبائن التعاونية خدماتهم بشكل أسرع وأسهل.

مجال العمل:

يشمل المشروع التنفيذ الكامل لنظام معلوماتي مركزي بما فيه كافة المعدات اللازمة والبرامج التطبيقية والتدريب وإدخال البيانات.

سبق أن اجتاز هذا المشروع عدة مراحل، بدءاً من تطبيقه في موقع واحد ثم في عدة مواقع، وإضافة نظام مالي متمم لنظام تبسيط التعويضات الطبية والاجتماعية. وثمة مرحلة أخرى تجري حالياً وهي توريد معدات إضافية واعتماد نظام تبسيط التعويضات الطبية والاجتماعية إضافة إلى النظام المالي في كل المواقع المتبقية سعياً إلى مكننة كافة مواقع هذه الإدارة والتوصل إلى نظام مركزي مكنن كلياً.

حالياً يعمل المشروع على تطوير البرنامج عبر استخدام نسخة حديثة لنظام «أوراكل» واعتماد البرنامج التطبيقي (MSCS) والإشراف على تدريب فريق العمل المختص في كافة المكاتب الإقليمية للتعاونية وفي المحافظات الثلاث المتبقية.

الوضعية:

قيد التنفيذ

الكلفة:

٣٦٤،٢٥٠ دولار اميركي

مصدر التمويل:

الصندوق العربي

٣-٦-١٠ تعزيز نظام السجل التجاري في لبنان في وزارة العدل

الخلفية:

خلال الحرب الأهلية، تم فقدان و/أو إتلاف مجموعة متنوعة من الملفات والوثائق المحفوظة في وزارة العدل. لذا، سعياً إلى الإمساك بزمام الأمور في مختلف الهيئات التجارية وغير التجارية، طالبت وزارة العدل بإنشاء سجل تجاري يحتوي على كافة البيانات والمعاملات القديمة المتعلقة بهذه المؤسسات. وفي تشرين الثاني ١٩٩٧، وقع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عقداً مع شركة استشارية (joint venture) من أجل تصميم وتنظيم النظام المعلوماتي المستقبلي للسجل التجاري.

في كانون الثاني ٢٠٠٠، فازت شركة لبنانية بمناقصة لتطوير وتنفيذ دراسة تحليلية وتخطيطية للمشروع. وفي نيسان ٢٠٠٠ فازت شركة لبنانية أخرى بمناقصة متممة لعملية تنفيذ السجل التجاري من خلال تأمين المعدات وكافة الأجهزة المتعلقة باتصالات البيانات واللازمة لتشغيل النظام. رافق ذلك كله تدريب مكثف لكل الأشخاص المعنيين بتشغيل النظام واستخدامه.

تم نشر نظام السجل التجاري في كافة المحافظات ويتم استخدامه حالياً في بيروت وفي معظم المحافظات منذ منتصف العام ٢٠٠٢.

في العام ٢٠٠٣، تم توثيق الاحتياجات من ميزات تطبيقية ومعدات إضافية لإعداد وثيقة مناقصة. في العام ٢٠٠٤، تم توريد المعدات حيث تم تركيبها في الربع الأخير من العام. إن هذا البرنامج الجديد بما فيه من تحسينات وميزات إضافية وتطوير لبيئة أوراكل هو حالياً في طور المناقصة والتلزم.

مجال العمل:

تم تصميم النظام بشكل يتيح وصل كافة مكاتب السجل التجاري في لبنان في ما بينها كي يصبح تبادل البيانات والصور الواردة في كافة الوثائق الرسمية ممكناً. ولما كان السجل التجاري يشكل أيضاً أداة نشر، تم تزويد هذا النظام أيضاً بوحدة (module) يمكن من خلالها الوصول، في كل أنحاء العالم، إلى كافة المعلومات غير السرية عبر الإنترنت دون القدرة على تغيير أية بيانات. في العام ٢٠٠٣، تم إجراء تقييم لميزات إضافية وتحسينات من المقرر إدخالها إلى البرنامج التطبيقي للسجل التجاري، فضلاً عن الاحتياجات الجديدة للأجهزة المعلوماتية. في العام ٢٠٠٤، تم البحث في تطوير بيئة أوراكل.

الوضعية:

قيد التنفيذ

الكلفة:

الكلفة مشمولة في كلفة المشروع السابق رقم ٣-٦-٩ (مشروع تعاونية موظفي الدولة).

مصدر التمويل:

الصندوق العربي

١١-٦-٣ نظام إدارة الوثائق ونظام إدارة الموارد البشرية في وزارة الشؤون الاجتماعية

الخلفية:

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساندة الفنية والمالية اللازمة لتعزيز وتنفيذ برنامج تطبيقي يعرف باسم «نظام الحقوق والاطلاع على المعلومات» (SIAR). وهذا النظام مطبّق حالياً في ٦ مراكز للمعوقين منتشرة في مختلف أنحاء لبنان. ويرى كلٌّ من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزارة الشؤون الاجتماعية أنّ هذا النظام هو التنفيذ الأولي الفعلي لمشروع أشمل وأوسع للمكينة يؤمن ما يلي: أ. متابعة وتطوير الجهود المبذولة التي بدأت بتنفيذ نظام الحقوق والحصول على المعلومات.

ب. ضمان استمرارية التطبيق.

ج. تلبية حاجات مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم يشملها التنفيذ الأولي.

د. تعميم فوائد البرنامج الحالي بحيث تشمل الوزارة بأسرها.

نطاق العمل:

عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال عام ٢٠٠٤ على تنفيذ مشروع جديد من شأنه تحديث ومكينة وتحسين الكثير من أساليب وإجراءات العمل المعتمدة في المركز الرئيسي للوزارة. ويشكّل هذا المشروع امتداداً منطقياً للجهود المبذولة من قبل في «مراكز المعوقين»، ويشمل إدخال نظام لإدارة المستندات ونظام لإدارة الموارد البشرية.

الوضع:

مرحلة الموافقة

الكلفة:

٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي

مصدر التمويل:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣-٦-١٢ إتفاقية صيانة مع شركة إنفو بلاس (Infoplus) لمختلف الإدارات العامة

الخلفية ومجال العمل:

على مرّ السنوات، اعتمدت حوالي ١٧ مؤسسة حكومية نظام إدارة الوثائق DMS و/أو نظام Workflow، إما عن طريق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أو مباشرة عبر مناقصة تنافسية. ولما كانت معظم هذه المؤسسات قد أجمعت على أنها تحتاج إلى صيانة للمنتج المذكور أعلاه، كُلف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مهمة إدارة هذا المشروع.

يقتضي هذا المشروع صيانة نظامي DMS/WF في ١٧ إدارة مختلفة في أكثر من ٢٥ موقع في كل أنحاء لبنان، بما في ذلك تحديث وتطوير النسخ إضافة إلى تدريب المستخدمين المتخصصين على التقنيات الحديثة. يمتد المشروع على ٣ سنوات بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٥.

٣-٦-١٣ المساندة الفنية | المخططات التوجيهية

٣-٦-١٣-١ إنشاء بنية تحتية للشبكات في موقع شركة كهرباء لبنان

الخلفية:

تشكل شركة كهرباء لبنان إحدى المؤسسات العامة التي تتعاطى مع المواطنين بشكل مكثف. ولما كانت شركة كهرباء لبنان تواجه مشاكل جدية في عملية إعداد الفواتير، تم تقليص مشروع التخطيط لتطوير الأداء (PIP) لمعالجة هذه المشكلة المحددة التي تشكل أحد المظاهر البارزة لمهمة التوزيع في شركة كهرباء لبنان. وقد شملت الدراسة الموقع الكامل لشركة كهرباء لبنان في الأشرفية. عملت شركة كهرباء لبنان على تنفيذ المشروع تحت إشرافنا وتم إنجازه في بضعة أشهر.

مجال العمل:

ركز مخطط العمل على تصميم خطة إنشاء شبكة حديثة ومتطورة من شأنها تطوير كافة العمليات المعلوماتية في شركة كهرباء لبنان.

الوضعية:

تم إنجازه.

مصدر التمويل:

شركة كهرباء لبنان

٣-٦-١٣-٢ معدات وبرامج لمراكز خدماتية للعموم - مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخلفية ومجال العمل:

يشكل هذا المشروع جزءاً من مشروع إطلاق استراتيجيا إلكترونية وطنية ويستوجب إنشاء ١٠ مراكز خدماتية جديدة للعموم في أجزاء مختلفة من لبنان، وذلك بالتعاون مع البلديات المحلية ووزارة الشؤون الاجتماعية. تؤمن هذه المراكز دورات تدريبية معلوماتية كما تتيح للمواطنين اللبنانيين الدخول إلى شبكة الإنترنت بكلف مخفضة.

الوضعية:

تم إنجازه

الكلفة:

٢٢٠,٠٠٠ دولار اميركي

مصدر التمويل:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣-٦-١٣-٣ تقييم الاحتياجات المعلوماتية للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW)

الخلفية ومجال العمل:

يتمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجهها حالياً الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالحفاظ على الكفاءات في عدد من المجالات على ضوء التقدم السريع الذي تشهده التكنولوجيا. من هنا، يهدف هذا التقييم إلى مساعدة الهيئة في الاستعداد لمواجهة حاجاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية على الصعيد المعلوماتي. وقد تولى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمساعدة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية تقييم كافة الاحتياجات على الصعيد المعلوماتي.

تناول تقييم الاحتياجات الحالية ما يلي:

١. الاحتياجات المعلوماتية الحالية والمستقبلية (البنية التحتية للشبكات، المعدات والبرامج)

٢. فريق العمل والهيكلية اللازمين على الصعيد المعلوماتي.

٣. التدريب المعلوماتي اللازم.

الوضع:

تم إنجازه

٣-٦-١٣-٤ المساندة الفنية المعلوماتية للصندوق الوطني للمهجرين (CFD)

الخلفية ومجال العمل:

إنطلاقاً من الحاجة إلى الانتقال إلى بيئة معلوماتية موحدة من خلال اعتماد منهجية أكثر مقارنة للمكننة، طلب الصندوق الوطني للمهجرين من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة مخطط جديد للدائرة المالية يتعلق بالنظم المعلوماتية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها الحالية والمستقبلية.

يتضمن المخطط الشامل الذي وضعه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عدة عناصر من المقرر تنفيذها في مرحلة واحدة. وتتمثل أهداف المشروع الحالي بما يلي:

١. تحديث البنية التحتية الشبكية المنفذة

٢. تأمين المعدات ورمزات البرامج

٣. تنفيذ نظم معلوماتية متعددة

٤. التدريب اللازم لإعداد فريق عمل ومستخدمي الصندوق الوطني للمهجرين للمشروع المقبل

الوضع:

تم إنجازه

٣-٦-١٣-٥ مخطط توجيهي لقوى الأمن الداخلي

الخلفية ومجال العمل:

إنطلاقاً من الحاجة إلى الانتقال إلى بيئة معلوماتية موحدة من خلال اعتماد منهجية أكثر مقارنة للمكننة، طلبت قوى الأمن الداخلي من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة مخطط توجيهي عالي المستوى يتناول الاحتياجات على الصعيد المعلوماتي والمؤسسي.

يتضمن المخطط الذي وضعه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع قوى الأمن الداخلي عدة عناصر يتم تنفيذها على عدة مراحل.

الوضع:

تم إنجازه

٣-٦-١٣ المخطط التوجيهي لوزارة الزراعة

الخلفية ومجال العمل:

إنطلاقاً من الحاجة إلى الانتقال إلى بيئة معلوماتية موحدة من خلال اعتماد منهجية أكثر مقاربة للمكننة، طلبت وزارة الزراعة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة مخطط توجيهي عالي المستوى يتناول الاحتياجات على الصعيد المعلوماتي والمؤسسي.

يتضمن المخطط الذي وضعه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع وزارة الزراعة عدة عناصر يتم تنفيذها على عدة مراحل.

الوضع:

تم إنجازه

٣-٦-١٤ الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي

الخلفية:

نظراً لتنوع المشاريع الوطنية في مجال النظم الجغرافية المعلوماتية، تبرز الحاجة إلى تسهيل التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات المعنية في القطاع العام، وذلك من أجل استكمال العمل في النظام الجغرافي المعلوماتي الذي بدأ من قبل وتفادي أية إزدواجية، في هذا السياق عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومديرية الشؤون الجغرافية وهي المؤسسة التي أوكلتها الحكومة العمل على النظام الجغرافي المعلوماتي، على تأسيس خريطة أساسية وطنية لنظام جغرافي معلوماتي يمكن استخدامها كمرجع للقياس من قبل كافة هيئات القطاع العام وغير العام.

نطاق العمل:

اقتضى إنشاء الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي تدريب الموارد البشرية وتحسن التسهيلات في مديرية الشؤون الجغرافية، وأخذ المشروع الذي يجري إعداده حالياً بعين الاعتبار تأمين تجهيزات متخصصة للنظام الجغرافي وشراء Satellite Imagery والتدريب ذو الصلة لموظفي مديرية الشؤون الجغرافية. تم توزيع ١١ رخصة لهذه الصور إلى الإدارات التالية:

- ١- رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الإنماء والاعمار، الإحصاء المركزي، مركز البحوث العلمية).
- ٢- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.
- ٣- وزارة الأشغال العامة والنقل.

- ٤- وزارة الداخلية والبلديات.
- ٥- وزارة الدفاع الوطني.
- ٦- وزارة الطاقة والمياه.
- ٧- وزارة البيئة.
- ٨- وزارة المالية.
- ٩- وزارة الزراعة.
- ١٠- وزارة الثقافة.
- ١١- وزارة الاتصالات.

الوضع:

أنجز

الكلفة:

٢٧٠,٠٠٠ دولار أميركي

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

٣-٦-١٥ نظام معلوماتي لتقييم الأداء المؤسسي للإدارات والمؤسسات العامة
من قبل التفتيش المركزي

الخلفية:

بعدما تكونت قناعة راسخة لدى التفتيش المركزي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في دعم الجهود التي يبذلها التفتيش المركزي في مجال تقييم أداء الإدارات والمؤسسات العامة عبر تقديم الخبرات اللازمة لإطلاق المشروع الذي يعطي للتفتيش المركزي دوراً جديداً يتخطى دور الرقابة على الدوام، ويفتح تطوراً جديداً يتمثل بتقييم الأداء - هذا الدور جرى التركيز عليه في مشروع القانون الذي أعد لاعادة تنظيم التفتيش المركزي.

نطاق العمل:

تطوير نظام ادارة المعلومات لتقييم الاداء المؤسسي للإدارات والمؤسسات العامة المعد للتفتيش المركزي بعد ان تم وضع مؤشرات الأداء القطاعية

الوضع:

قيد الانجاز

الكلفة:

٣٨,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

١٦-٦-٣ دراسة استبيان حاجات وزارة البيئة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS)

الخلفية:

ان المديرية العامة لوزارة البيئة تسعى جاهدة الى تطوير نظام عملها وجعله أكثر مواكبة لتحديات العصر. وفي هذا المضمار، تنفذ وزارة البيئة مشروع المساعدة التقنية لتطوير القدرات المؤسسية في الإدارة TARGET

“Technical Assistance to reinforce Governance in Environmental Tasks”

وهو مشروع يهدف إلى تطوير الإمكانيات العملانية لوزارة البيئة لتمكينها من إنجاز مهمتها. ومن أجل تقوية نظام المعلومات في الوزارة، فقد تم من خلال هذا المشروع ما يلي:
- تقييم مستوى استعمال تكنولوجيا المعلومات وتحديد مدى مساهمتها في أعمال الوزارة

- وضع إستراتيجية محددة لأنظمة وتقنية المعلومات.
وقد تضمنت إستراتيجية المعلوماتية على سبيل المثال لا الحصر تنفيذ دراسة استبيان حاجات وزارة البيئة لإستخدام نظام المعلومات الجغرافي .

نطاق العمل:

لقد تم وضع دفتر شروط للتعاقد مع خبير بغية وضع دراسة استبيان تفصيلية لحاجة وزارة البيئة لنظم المعلوماتية الجغرافية وتمت عملية الإختيار، وسوف ينتهي العمل بهذا المشروع أواخر شباط ٢٠٠٧ بعد تسليم وزارة البيئة التقارير المطلوبة .

الوضع:

سينتهي العمل اواخر شباط ٢٠٠٧

الكلفة:

٦,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

٣-٧ تنفيذ عملية التوريد الإلكتروني في خمس وحدات تجريبية

الخلفية:

اعتبرت الحكومة اللبنانية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكّل ضرورة قصوى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد في إطار الإستراتيجية الإلكترونية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على الحكومة الإلكترونية. وقد عمدت الحكومة اللبنانية، عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وفي إطار مبادرة الحكومة الإلكترونية للتنمية، إلى طلب الدعم للمرحلة الأولى والثانية من عملية تنفيذ مشروع التوريد الإلكتروني.

نطاق العمل:

يتمثل الهدف العام للمشروع بتعزيز عمليات التوريد من خلال دراسة وترشيد وتبسيط الإجراءات سعياً إلى تأمين حركة انسيابية فعالة للمعلومات والسجلات المتعلقة بالتوريد، يتبعها تنفيذ برنامج تطبيقي تجريبي. في هذا السياق، يسعى المشروع إلى تحسين عملية التوريد، مع الإشارة بشكل خاص إلى مراحل توريد السلع، وذلك من خلال إبراز نقاط ضعف وقوة العملية الحالية، ومن خلال إنشاء سير عمل انسيابي خاضع للمكنة. من جهة أخرى، يسعى المشروع إلى تحسين عمليات التوريد من خلال تحديد معايير توريد تركز على أفضل الوسائل الدولية التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الجهة الوطنية المنسقة والمنفذة للمشروع هي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وسوف تمنح مؤسسة «ديفلوبمنت غايتواي» Development Gateway Foundation هبة تنفيذية إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ليتولى تمويل هذه المبادرة، كما سوف يؤمن الدعم التقني للمشروع بالتعاون مع الحكومة الإلكترونية للوحدة الفنية للتنمية في الحكومة الإيطالية.

يشكّل هذه المشروع خطوة ضرورية حاسمة باتجاه تحديث نظام التوريد وتنفيذ الاستراتيجية الإلكترونية في لبنان. ومن المتوقع أن يتم التنسيق مع مبادرات ومشاريع أخرى تتعلق بالحكومة الإلكترونية للتنمية، ويتولى تنفيذها في لبنان مؤسسات وجهات ممولة متعددة الأطراف.

الوضع:

في العام ٢٠٠٦، باشر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذ اتفاقية الهبة المذكورة أعلاه من خلال النشاطات التالية:

- تحديد الوحدات التجريبية الخمس التي سيتم تنفيذ المشروع فيها بما يلي:

* وزارة المالية

* وزارة الأشغال العامة والنقل

- * وزارة التربية
- * وزارة الاقتصاد
- * وزارة الصناعة
- * لجنة المناقصات

- طلب تعيين منسقين في كل من الوحدات التجريبية الخمس
- عقد لقاءات مع المنسقين المذكورين أعلاه لشرح مجال عمل المشروع وجمع المعلومات
- إعداد استمارة يتم توجيهها إلى الوحدات الخمس لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول إجراءات عملهم في ما يختص بتوريد السلع
- ملء الاستمارة عن طريق عقد لقاءات ثنائية الأطراف مع الموظفين المعنيين من الجهات الخمس المستفيدة من المشروع.
- إعداد دفتر شروط عائد إلى مكوّن «الدعم التقني»
- إعداد طلبات العروض للدعم التقني وإجراء المناقصة تحت عنوان: «الدعم التقني لإطلاق مشروع تنفيذ عملية التوريد الإلكتروني في خمس وحدات تجريبية»
- تلقي العروض وإجراء عملية التقييم.

الكلفة:

٤٩٨,٠٠٠ دولار أميركي

مصدر التمويل:

Development Gateway «ديفلوبمنت غايتواي».

المؤسسة الإيطالية المساندة:

الوحدة الفنية للتنمية، رئاسة مجلس وزراء الحكومة الإيطالية.

٨-٣ *Oracle Enterprise Agreement* (الاتفاقية الحكومية الموقعة بين الحكومة اللبنانية ممثلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وشركتي اوراكل ولوغوس)

الخلفية:

يعتمد العديد من إدارات الدولة اللبنانية في مشاريع المعلوماتية أنظمة قاعدة معلومات وبيانات وبرامج بناء وتطوير الأنظمة المعدة من قبل شركة اوراكل، وحيث أن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يقوم بوضع معايير موحدة لتوزيع هذه الأنظمة والبرامج على الإدارات والمؤسسات العامة، أطلق مشروع اتفاقية مع شركتي اوراكل ولوغوس. المشروع يؤمن الرخص والبرامج من اوراكل بالإضافة إلى الصيانة والدعم والتدريب.

الوضع:

العمل سار بتنفيذ المشروع الذي يمتد حتى تشرين الثاني ٢٠٠٩

الكلفة:

١,٦٥٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الحكومة اللبنانية

٣-٩ دورة المشروع – Procycle (OMSAR)

الخلفية:

خلال العام ٢٠٠٣، أُجري تحليل دقيق لنظام يهدف إلى متابعة إدارة المشاريع/عمليات التوريد. وتبرز حاجة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى برنامج تطبيقي مماثل من أجل إدارة وضبط المشاريع التي يمولها كل من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. بناءً على نتيجة التحليل، تم تطوير برنامج تطبيقي أطلق عليه اسم «دورة المشروع» أو «Procycle» إذ يتيح للجهات المعنية مواكبة تطور المشاريع في كافة مراحلها. وقد تم عقد عدة اجتماعات وإجراء تجارب تطبيقية دورية حرصاً على الالتزام بالخطوط العريضة الناجمة عن التحليل. وقد تم، خلال المرحلة الإختبارية للنسخة الأولى، إدخال بعض التغييرات على صعيد المصطلحات وبعض التعديلات على التحليل الأولي. لكن نظراً لبروز متطلبات جديدة، تم إجراء تحليل آخر داخلياً لتحديد كافة الخصائص الوظيفية المطلوبة للنظام، مع الإشارة إلى توفر كافة الوثائق الداعمة. إضافة إلى ذلك، كان من الضروري التحول إلى النظم العائدة إلى العام ٢٠٠٣.

نطاق العمل:

يتضمن المشروع تطوير نسخة جديدة معدلة لمشروع «Procycle» تستوفي كافة الشروط والتعديلات المتفق عليها في مرحلة التحليل الأخيرة، مع مراعاة التحول إلى نظم العام ٢٠٠٣. نورد في ما يلي تصنيفاً للمهام التي يغطيها هذا المشروع:

* تقييم الاحتياجات

* التحليل والتصميم

* دراسة تحويل النظام من العام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣

* التطوير

* التدريب

* التطبيق

الوضع:

خلال عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ تم اصدار النسخة الجديدة تحت النظم العائدة للسنة ٢٠٠٣. خلال العام ٢٠٠٦ تم العمل على تطبيق هذه النسخة تجريبياً على عدد من المشاريع في مراحلها المختلفة.

الكلفة:

رواتب متعاقدين اثنين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣-١٠ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية»

الخلفية:

أنشأ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المكتب المركزي للمعلومات الإدارية خلال شهر أيار ٢٠٠١. أطلق هذا المكتب، في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٢، نظام «الشباك الموحد للمعلومات الإدارية» في شقيقه: الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.informs.gov.lb وخدمة الهاتف على الرقم الرباعي ١٧٠٠، والذي تضمن المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإدارية ولائحة لعناوين وأرقام هاتف الوزارات والمؤسسات العامة.

بعد أن تمّ تطوير الموقع الإلكتروني من موقع يقدم معلومات محددة بـ ١٧٠٠ معاملة إدارية وعناوين الوزارات والمؤسسات العامة إلى بوابة معلومات حكومية متكاملة، تمّ إعادة إطلاق الموقع في ١٥ تموز ٢٠٠٣ (أقل من عام ونصف على إطلاق المشروع) بإطلاق جديدة وحديثة تضمنت ٤٥٥٠ معاملة إدارية ومعلومات أكثر شمولية وتنوع.

نطاق العمل:

يعتبر الموقع الإلكتروني للمعلومات خطوة رئيسية باتجاه إنجاز المعاملات الرئيسية إلكترونياً. وتشكل المعلومات المفصلة الخاصة بكل معاملة إدارية موثقة (مرقمة) - كافة الوثائق الداعمة المطلوبة والخطوات اللازمة لإنجاز كل معاملة، الكلفة أو الرسوم الفعلية لكل معاملة والوقت المقدر لإنجازها - أساساً منطقياً للحكومة الإلكترونية.

يعمل فريق المكتب المركزي للمعلومات الإدارية باستمرار على إدخال إضافات

تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

وتحسينات أساسية إلى: أولاً مضمون الموقع من خلال تزويده بأنواع أخرى من المعلومات الحكومية وثانياً شكل الموقع من خلال متابعة التقنيات الإلكترونية الحديثة.

الوضع:

تابع المكتب المركزي للمعلومات الإدارية خلال العام ٢٠٠٦ عملية التطوير وجمع المعلومات. وتساهم هذه المعلومات التي يتابع المكتب جمعها وتحديثها وتنظيمها تدريجياً في تبسيط ومكننة المعاملات الرسمية وتسهيل عملية إنجازها. ونشير في هذا الإطار أن موقع «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية» يستقبل ما يقارب ٧٠٠٠ زائر أسبوعياً.

الكلفة:

رواتب متعاقدين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

١١-٣ فريق الدعم التقني والمساندة في المؤسسات الحكومية

الخلفية:

تفتقر معظم المؤسسات والوزارات إلى الموارد البشرية والمالية التي تتيح لها إنشاء بيئة معلوماتية متماسكة والحفاظ عليها. وعلى مرّ السنوات، أدرك مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حاجته إلى فريق دعم معلوماتي يتمتع بالمهارة ومن شأنه المساعدة في تنفيذ المشاريع المعلوماتية كما وصيانة البيئات المعلوماتية للمؤسسات الحكومية التي تفتقر إلى القدرات المالية والخبرات الفنية اللازمة.

نطاق العمل:

أنشأ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في منتصف العام ٢٠٠٢ فريقاً للدعم التقني والمساندة يقوم بالمهام الرئيسية التالية:

- * مساعدة المؤسسات الحكومية في حل مشاكلها المشتركة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (المعدات والبرامج).
- * مراجعة وتصحيح البيئات المعلوماتية التي سبق إنشاؤها كيفما اتفق، وذلك وفقاً لخطة تتيح مع مرور الزمن توحيد معايير البيئات المعلوماتية عبر الحكومة.
- * تكييف الشبكات المنشأة حديثاً والمساعدة في تركيب المعدات الجديدة.
- * صيانة وتعزيز وإعادة تشكيل المعدات والشبكات الحالية.
- * تحسين البرامج الحالية واعتماد نسخ جديدة لرزم البرامج الأكثر استخداماً.
- * متابعة قضايا المساندة والصيانة مع الموردّين.

الوضع:

- بدأ فريق الدعم التقني والمساندة تنفيذ خدماته بشكل فعلي خلال العام ٢٠٠٤، إذ باتت مختلف المؤسسات الحكومية مطلعة على كافة أنواع الخدمات المتوفرة. وقد تابع الفريق في العام ٢٠٠٦ تقديم الخدمات على كافة أنواعها ومستوياتها لحوالي ٦٩ مؤسسة حكومية.
- ١- تقديم دعم تقني كامل لاتفاقية Microsoft .
 - ٢- تقديم دعم تقني كامل لاتفاقية Oracle .
 - ٣- وقد حرص فريق الدعم التقني خلال الاعتداء الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ على تقديم دعمه لكافة المؤسسات الحكومية.
 - ٤- وجود دائم لعضوين من فريق الدعم التقني منذ ٢٠٠٣ في المديرية العامة لرئاسة الجمهورية لتقديم الدعم التقني اللازم.
 - ٥- ويقوم احد اعضاء الفريق بالتواجد يوماً في الاسبوع في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء لتقديم الدعم التقني بناء لطلب من مدير عام رئاسة مجلس الوزراء.

الكلفة:

رواتب متعاقدين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣-١٢ التدريب وبناء القدرات١- تدريب على أساسيات استخدام المعلوماتية لموظفي القطاع العام.الخلفية:

بعد أن أصبحت مشاريع التدريب المعلوماتي في القطاع العام حاجة مستمرة، وبعد أن لاقت مشاريع التدريب المعلوماتي تجاوباً ونجاحاً؛ وبما انه يقتضي إتباع نمط التدريب المستمر، والمتخصص نظراً للحاجة الكبرى اليه، فقد برزت أهمية الدورات التدريبية التي باتت جزءاً لا يتجزأ من الجهود الجارية في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لتحديث الإدارة وتطوير أدائها.

الوضع:

تم إعداد دفتر الشروط الفني حول مشروع تدريب على أساسيات استخدام المعلوماتية لموظفي القطاع العام. وسوف يساهم المشروع المقترح وبصورة خاصة، في تأمين المبادئ المعلوماتية الأساسية لكل الموظفين الذين يستخدمون أو (ثمة إمكانية لكي يستخدموا) الكمبيوتر.

تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

كذلك، يهدف المشروع إلى تحسين والحفاظ على مهارات الموظفين الذين سبق أن خضعوا للتدريب بهدف تسهيل استمرارية تطبيق نظم المعلوماتية حالياً ومستقبلاً في الإدارة. وسوف يتم تدريب حوالي ٧٠٠ موظفاً من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة ومن كل الفئات.

ويتوقع تسليم ٤٠٠٠ شهادة حيث ستتواصل الدورات التدريبية على مدى ثلاثة أشهر لتشمل ١٦ مادة معلوماتية.

أنجزت المناقصة كما أنجزت اللجنة المكلفة بتقييم العروض عملها خلال العام ٢٠٠٦ وتتولى عملية التدريب شركة لبنانية متخصصة في مجال التدريب. ينتهي العمل في المشروع خلال أيار ٢٠٠٧.

الكلفة:

٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال السنوات الماضية بتنفيذ عدد من المشاريع الناجحة والواسعة المدى في مجالي التدريب الإداري والمعلوماتي في الإدارات والمؤسسات العامة.

وقد تابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تطوير قاعدة بيانات متخصصة بهدف إدارة وتنسيق نشاطات مشاريع التدريب بالشكل الملائم، والاحتفاظ بسجلات للمتدربين والدورات التي خضعوا لها،

٣-١٣ مشاريع دعم قدرات البلديات في وضع مشاريع تنموية

٣-١٣-١ برنامج دعم تنفيذ إستثمارات بلدية في موضوع معالجة النفايات الصلبة

الخلفية:

يقوم البرنامج بتمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة وذلك بهبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٤,٢ مليون يورو لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الإدارات العامة المحلية وللخدمات التي تقدمها للمواطنين ووضع مشاريع موضع التنفيذ تتعلق بإدارة النفايات الصلبة.

يشرك البرنامج بشكل وثيق كل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ووزارة

الداخلية و البلديات، وزارة البيئة، مجلس الإنماء والإعمار وبعثة المفوضية الأوروبية، في استعمال وكيفية إدارة هذه الهبة وذلك بموجب بروتوكول وقع في ١٦ كانون الأول ٢٠٠٣.

نطاق العمل:

يسمح هذا التمويل بتغطية كافة نفقات المشاريع كالدراسات الهندسية، التجهيزات، البنى التحتية، المنشآت، وكلفة الصيانة والتشغيل. اما النشاطات الممولة فهي:

- * تنظيم حملات توعية وتدريب وورشات عمل،
- * توريد آليات لجمع ونقل النفايات الصلبة (بوبيكات، بيك أب، كميون قلاب، كميون ضاغط لجمع وكبس النفايات)،
- * توريد مستوعبات لجمع النفايات الصلبة (مستوعبات للمنازل، حاويات ومستوعبات بلدية تصل سعتها الى ١١٠٠ لتر)،
- * توريد آليات خاصة (مكبس للمعادن، فرامة بلاستيك، آلة لتعبئة الأكياس، مولد كهربائي، قبان لوزن الآليات، معدات ووسائل حماية للعمال، مطافىء للحريق)،
- * استحداث منشآت ومعامل فرز وتسيخ (معدات وبنى تحتية) للنفايات المنزلية الصلبة،
- * استحداث منشآت ومراكز تعقيم للنفايات الطبية وتوريد الآليات والمستوعبات لنقلها.

أما البلديات المستفيدة من هذه النشاطات فقد تمّ اختيارها من قبل لجنة تقييم خلال مرحلتين وتتمثل بـ ١٧ مشروع تتوزع على معظم الأراضي اللبنانية وهي مدرجة في الجدول أدناه:

المشاريع قيد الإعداد	المشاريع الجاهزة للتنفيذ	تاريخ اختبار المشاريع من قبل لجنة التقييم
١. اتحاد بلديات جبيل ٢. أنصار ٣. الخيام ٤. اتحاد بلديات الفيحاء ٥. العباسية	١. اتحاد بلديات الشوف الأعلى ٢. المرج ٣. خربة سلم ٤. اتحاد بلديات الشوف السويجاني ٥. تجمع بلديات عاليه	المرحلة الأولى شباط ٢٠٠٥
١. النبطية التحتا ٢. تجمع بلديات بعلبك ٣. اتحاد بلديات جزين	١. ممش ٢. اتحاد بلديات المنية ٣. تجمع بلديات المتن الأعلى ٤. اتحاد بلديات صور	المرحلة الثانية تشرين الثاني ٢٠٠٥

في ما يلي شرح للأعمال المنجزة في العام ٢٠٠٦

١. عقود الخدمات

- أ. التعاقد مع شركة رفيق الخوري وشركاه الاستشارية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) وتتلخص مهامه بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي وإعداد التصاميم الهندسية ودفاتر الشروط لسبعة مشاريع والإشراف على تنفيذها (أنصار، الخيام، العباسية، اتحاد بلديات جبيل، اتحاد بلديات الفيحاء، مشمش واتحاد بلديات جزين).
- ب. التعاقد مع شركة GLOBEX-MORES-BTD لإعداد التصاميم الهندسية وتحضير دفاتر الشروط والإشراف على تنفيذ المشاريع الستة المتبقية (المتن الأعلى، بعلبك، المنية، جزين، النبطية التحتا، الشوف السويجاني).
- ج. التعاقد مع شركة التدقيق Price Water House Coopers

٢. عقود توريد المعدات والآليات

- تم تحضير المواصفات التقنية وإطلاق المناقصات لتوريد المستوعبات والمعدات والآليات المطلوبة من قبل ٧ مشاريع: تم توقيع العقود مع الموردين وتم تسليم ما يلي:
- مكبس للمعادن، فرامة بلاستيك، آلة لتعبئة الأكياس ومولد كهربائي لبلدية خربة سلم واتحاد الشوف الأعلى.
 - ٦٣٠٠ حاوية ومستوعب للنفايات المنزلية لإتحاد الشوف الأعلى، إتحاد الشوف السويجاني، تجمع بلديات عاليه، خربة سلم، المرج، ومشمش.
 - ٢٣ آلية لجمع ونقل النفايات (بوبات، بيك اب، كميون قلاب، كميون جمع وكبس النفايات) سيتم تسليمها في ٢٠٠٧، لإتحاد الشوف الأعلى، إتحاد الشوف السويجاني، أنصار، المرج، خربة سلم، تجمع بلديات عاليه، ومشمش.
- أ. تم إطلاق المناقصات لشراء حوالي ١٨٠٠ مستوعب والمعدات و ٢٠ آلية لجمع ونقل النفايات (بوبات، كميون قلاب، كميون جمع وكبس النفايات) العائدة لخمس مشاريع (إتحاد بلديات جبيل، الخيام، أنصار، تجمع بلديات المتن الأعلى، مشمش)، ومن المتوقع توقيع العقود في أذار ٢٠٠٧.

٣. عقود الأشغال

- تم اعداد وإطلاق مناقصة لبناء معمل لمعالجة النفايات الصلبة في قضاء صور ولتوسعة معمل معالجة النفايات في خربة سلم.
- تمّ تحضير التصاميم الهندسية ودفاتر الشروط لمعامل فرز وتسبيخ النفايات العائدة لإتحاد بلديات الشوف السويجاني، بلدية أنصار، بلدية الخيام، إتحاد بلديات جبيل، وبلدية مشمش.

قيمة المشروع

١٤,٢٠٠,٠٠٠ يورو.

التمويل

هبة الإتحاد الأوروبي.

١-٤ مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون الإثراء غير المشروع (القانون رقم ١٥٤ تاريخ ١٢/٢٧/٩٩)

نطاق المشروع:

يعتبر قانون الإثراء غير المشروع رقم ١٥٤ تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٩، من أهم التشريعات المواكبة لعملية مكافحة الفساد والرشوة في القطاع العام.

وقد تبين من خلال التجربة والممارسة وجود بعض الثغرات ومواطن الخلل وغموض في بعض أحكامه حالياً دون تطبيق القانون بفعالية أو بالتالي العمل على مكافحة حالات الإثراء غير المشروع، فعلى سبيل المثال يلاحظ تضيق شديد في تحديد الجهة التي يحق لها تقديم الشكاوى التي جرى حصرها بالمتضرر، في حين أنه يتوجب اعتبار كل مواطن متضرراً من الإثراء غير المشروع لما فيه من هدر للمال العام، يضاف إلى ذلك حصر موجب تقديم التصريح عن الثروة بموظفي الفئات الثلاث العليا دون غيرهم، فيما أن موظفو الفئة الرابعة معرضون أيضاً للوقوع في مخالفات وارتكابات يطالها قانون الإثراء غير المشروع.

لهذه الأسباب جميعها، بقي القانون المذكور عاجزاً عن مكافحة ظاهرة الفساد المتظلمة بألوان وأشكال عديدة تسببت بغياب التطبيق الحازم والجدي لمبدأ «من أين لك هذا؟».

يضاف إلى ذلك أن التصاريح المقدمة من الأشخاص المعنيين بالقانون رقم ٩٩/١٥٤، بقيت محفوظة في الأدرج لا يمكن الإطلاع على مضمونها عند وجود شكوك حول مظاهر الثراء غير المتوافقة مع المدخول الشهري للشخص المعني ونمط الحياة التي يحيها ولا يمكن بالتالي التدقيق فيها إلا بعد إقامة دعوى من قبل شخص زمتضرر، من الصعوبة بمكان إيجاد، أقله لوجود شرط الكفالة المالية المرتفعة والتي لا تتوافر قيمتها لدى العديد من الناس وتحول دون تقديم الشكوى.

لذلك، عكف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري، وبالتعاون والتنسيق مع القضاة المعنيين في وزارة العدل، وبعد استشارة هيئة التشريع والاستشارات في الوزارة المعنية، إلى إعداد مشروع قانون يتضمن التعديلات

المقترح إدخالها على القانون رقم ١٥٤ تاريخ ١٧/١٢/٩٩ (قانون الإثراء غير المشروع)، التي تكفل سد الثغرات واستكمال أحكام القانون الراهن بما يضمن تطبيقه وتحقيق النتائج المتوخاة منه.

وتمّ ايداع مشروع القانون مع جدول مقارنة للنصوص المطلوب تعديلها، والأسباب الموجبة، إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، على أمل إعطائه المجرى القانوني اللازم.

القسم الثاني : الأداء التنظيمي

- الصلاحيات
- بيان المهمة
- المخطط التنظيمي
- محافظة الجهات المانحة

الصلاحيات

ما من قانون واحد يحدد صلاحيات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، ومع ذلك يمكن تحديدها عبر ما يلي:

١- القوانين المتعلقة بالقروض المكلف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتنفيذها. هذه القروض التي دخلت مرحلة التطبيق استناداً الى القوانين التي ابرمها مجلس النواب وحدد فيها صلاحيات معينة للمكتب.

وثمة قانونان اثنان يتعلقان بالقروض التي يقوم المكتب بتنفيذها:

أ- القانون رقم ٤٨٤ تاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٥ المتعلق بقرض البنك الدولي.

ب- القانون رقم ٥٠٠ تاريخ ٢١/٥/١٩٩٦ المتعلق بقرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢- اكثر من ١٥ قراراً ومرسوماً صادرة عن مجلس الوزراء وتعاميم صادرة عن رئيس الوزراء أناطت بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مهمات واعمالاً محددة من ضمنها تنفيذ هبة الاتحاد الاوروبي.

على صعيد وحدة التطوير الإداري:

١- وضع استراتيجية شاملة للتطوير الاداري من خلال رؤية مستقبلية.

٢- مراجعة الصلاحيات والبنى الادارية ورسم اهداف الادارة العامة ومهامها.

٣- وضع مشروع شامل للتوصيف والتصنيف الوظيفي.

٤- مساعدة الادارة العامة ومساندتها في جميع المسائل التنظيمية.

٥- جعل الادارة العامة اقرب الى المواطن ودعم المشاريع ذات العلاقة (انشاء مكاتب للإستعلامات، الرد على اسئلة المواطنين، تبسيط الاجراءات، الخ..).

على صعيد وحدة التعاون الفني:

١- ترجمة الحاجات الفنية الاساسية الخاصة باجراءات التأهيل الى برامج عملية.

٢- مؤازرة الوزارات والمؤسسات العامة في اعداد البرنامج الوطني للتأهيل الاداري وتنفيذه مع تركيز على مشاريع التطوير الاداري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل الاداري.

٤- اعداد سياسات واستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمشاركة من القطاعين العام والخاص.

٥- العمل كمنسق ووسيط وعنصر مساعد في دعم قدرة الاطراف المعنية على الاستفادة القصوى من المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

بيان المهمة

المهمة الموكولة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية هي: «تحديث الادارة العامة اللبنانية، بنصوصها ومهامها واجراءاتها وتعزيز العنصر البشري وتطوير اساليب العمل فيها وادخال تقنيات المعلومات بهدف رفع مستوى اداء وشفافية الادارة، لجعلها في خدمة المواطن».

المخطط التنظيمي

كي يتمكن من تنفيذ البرنامج الكبير للتأهيل الإداري، استطاع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حشد مجموعة من ٤٠ موظفاً اختصاصياً. ويعتبر موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية متنوعي المعارف وعلى استعداد لتناول جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك التطوير الإداري وتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة والنواحي القانونية والتدريب والشراء والتمويل والإدارة العامة والاتصالات. ويتوزع موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على النحو التالي:

وزراء لخدمة الموردين لخدمة الموردين

المجلس التنفيذي للخدمات
 إدارة المشتريات
 إدارة المشتريات
 إدارة المشتريات
 إدارة المشتريات
 إدارة المشتريات
 إدارة المشتريات

2017

إنتاج على مستوى جوي عالمي
 مشاريع سوقية في جميع أنحاء العالم

المجالس العالمية للمجالس
 المجلس العالمي للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مشروع لخدمة الموردين لخدمة الموردين
 من بين مبادرات خدمات لخدمة الموردين لخدمة الموردين

المجالس العالمية للمجالس
 المجلس العالمي للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

إنتاج على مستوى جوي عالمي
 مشاريع سوقية في جميع أنحاء العالم

المجالس العالمية للمجالس
 المجلس العالمي للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مشروع لخدمة الموردين لخدمة الموردين
 من بين مبادرات خدمات لخدمة الموردين لخدمة الموردين

المجالس العالمية للمجالس
 المجلس العالمي للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

إنتاج على مستوى جوي عالمي
 مشاريع سوقية في جميع أنحاء العالم

المجالس العالمية للمجالس
 المجلس العالمي للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس

مركز حلول الموردين
 منسق الشؤون العالمية للمجالس



إنتاج على مستوى جوي عالمي	
إنتاج على مستوى جوي عالمي	46 عالمي
مشاريع سوقية في جميع أنحاء العالم	12 عالمي
المجلس العالمي للمجالس	1 عالمي
مركز حلول الموردين	94 عالمي

مركز حلول الموردين	
إنتاج على مستوى جوي عالمي	46 عالمي
مشاريع سوقية في جميع أنحاء العالم	12 عالمي
المجلس العالمي للمجالس	1 عالمي
مركز حلول الموردين	94 عالمي

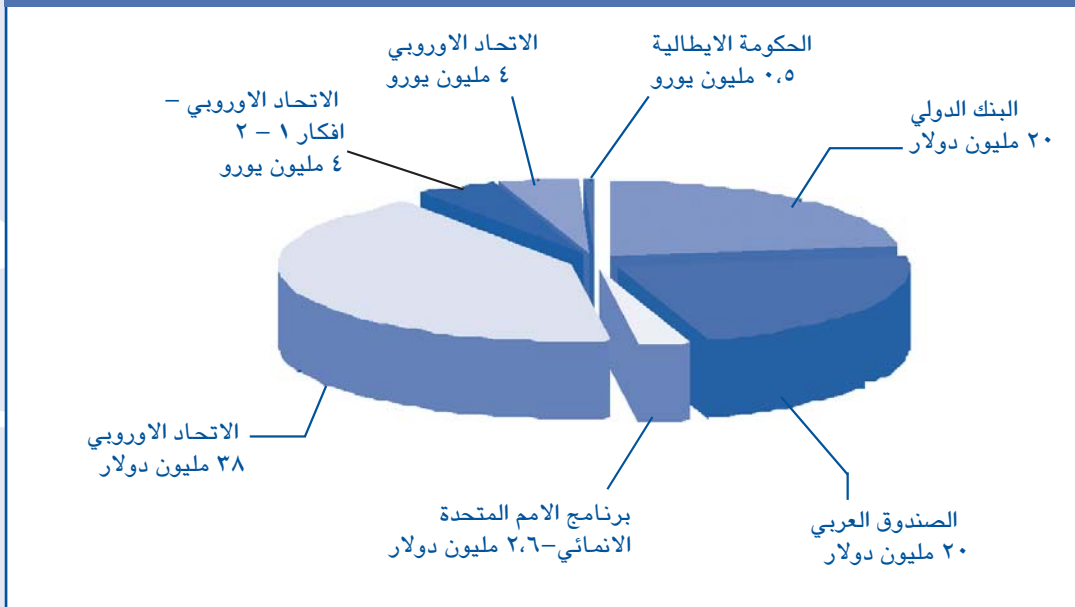
مركز حلول الموردين	
إنتاج على مستوى جوي عالمي	46 عالمي
مشاريع سوقية في جميع أنحاء العالم	12 عالمي
المجلس العالمي للمجالس	1 عالمي
مركز حلول الموردين	94 عالمي

محفظة الجهات المانحة

نجح مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية منذ انشائه في ١٩٩٤ في حشد اكثر من ٨٠ مليون دولار أميركي من البنك الدولي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، هذا عدا عن هبات صغيرة اخرى من هنا وهناك. ويحدد الرسم البياني ادناه المصادر الرئيسية للاموال.



مصادر التمويل



قرض الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي

اسم المشروع	مشروع الصندوق العربي لاعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والادارة العامة
الجهة المنفذة	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
تاريخ الانتهاء	٣١ كانون الاول/ديسمبر، ٢٠٠٦
قيمة القرض	٦ ملايين دينار كويتي او ٢٠ مليون دولار اميركي
سعر الفائدة	٤,٥%
فترة السماح	٥ سنوات
فترة السداد	٢٢ سنة

وصف موجز للمشروع

يلبي هذا المشروع حاجات التأهيل الاداري للمؤسسات الرسمية في لبنان، اضافة الى الادارة العامة وهو بالتالي يلبي جزءاً رئيسياً من الاحتياجات الاجمالية التي يتضمنها البرنامج الوطني للتأهيل الاداري.
اما اهداف المشروع فهي:

- * اعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والادارة العامة وتعزيز قدراتها على دراسة وتخطيط السياسات ووضعها وتحديد النشاطات والمشاريع وادارتها.
- * تأمين البنى التحتية الاساسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اجهزة كمبيوتر، خوادم، شبكات، طابعات وغيرها من الاجهزة الطرفية)، اضافة الى المعدات المتخصصة وغيرها من التجهيزات المكتبية الاساسية.
- * تطوير وتحسين القدرات البشرية من خلال: التدريب، تشجيع التوظيف الجديد، اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية وتسهيل الاجراءات ودعم هذه النشاطات من خلال المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والمخططات الهيكلية الشاملة.
- * وضع تطبيقات اساسية لتكنولوجيا المعلومات وانظمة معلومات الادارة ذات الاثر الاداري والاقتصادي وتوفير الاساس لقيام ادارة فعالة.
- * تحسين استجابة الادارة العامة لمتطلبات الجمهور.
- * تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الموارد بين مختلف المؤسسات تفادياً للازدواجية في العمل وتحسين تأمين الخدمات.

بعد صرف كامل المبالغ المخصصة من قرض البنك الدولي في ٢٠٠٢، أصبح قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المصدر الأساسي لتمويل مشاريع تصب في مجال تحقيق الحكومة الإلكترونية. فمن خلال هذا القرض تابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية برنامجاً على صعيد تطوير البنية التحتية المعلوماتية في الإدارة العامة من خلال تأمين مئات أجهزة الكمبيوتر بالإضافة إلى شبكات معلوماتية تتضمن مئات نقاط الاتصال. كما تابع المكتب مشاريعه على صعيد التدريب المعلوماتي والتدريب الإداري بتمويل من هذا القرض. وتم انجاز واستكمال وإطلاق مجموعة كبيرة من تطبيقات أنظمة المعلوماتية ومنها على سبيل المثال لا الحصر (للاطلاع على تفاصيل المشاريع المنجزة في العام ٢٠٠٦ يمكن مراجعة القسم ثالثاً (٣-٦) من هذا التقرير، وسوف ينتهي العمل في هذا القرض في حزيران ٢٠٠٧ ويمكن تلخيص أبرز المنجزات المحققة من خلال هذا القرض بالجدول المبين أدناه:

ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الأول الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية	
المنجزات	المكونات
<ul style="list-style-type: none"> ■ تنفيذ وتطبيق أكثر من ٦ نظم معلوماتية من أهمها: <ul style="list-style-type: none"> * نظام التعويضات الصحية في تعاونية موظفي الدولة * نظام أرشيف وإدارة المستندات في مرفأ بيروت * نظام أرشيف متكامل في مؤسسة المحفوظات الوطنية * مشروع مطابقة الفرص الوظيفية مع الموارد البشرية * مكننة إجازات العمل في وزارة العمل * نظام معلوماتي لتقييم الاداء المؤسسي للادارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي ■ تسليم وتركيب أكثر من ٣٠٠٠ جهاز كومبيوتر مع توابعها ■ حاسوب مركزي Mainframe في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ■ تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وادارة مستندات DMS في مصلحة مياه الليطاني ■ بنية تحتية للاتصالات في مبنى السرايا الحكومي 	<ul style="list-style-type: none"> نظم معلوماتية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- بنية تحتية للاتصالات في مباني مجلس النواب
- مكننة الارشيف ونظام ادارة المستندات في رئاسة مجلس الوزراء
- تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وادارة مستندات DMS في مصلحة البحوث العلمية والزراعية
- تحويل ارشيف الميكروفيلم في مؤسسة المحفوظات الوطنية صيغة رقمية
- نظم وبنية تحتية معلوماتية في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار ومجلس شورى الدولة
- تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وادارة مستندات DMS في وزارة الثقافة (المديرية العامة للأثار)
- مخطط توجيهي - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- استشارة حول تدقيق الحسابات الدولية ومراقبة مراكز القبض في وزارة الإتصالات
- تدقيق أعمال MSG وعمليات التحصيل لوزارة الإتصالات
- مخطط توجيهي - مصلحة مياه بيروت
- دليل للممارسات السليمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- معايير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تدريب معلوماتي لنحو ٦٥٠٠ موظف
- تدريب تقني متخصص للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- تدريب اداري على اصول الادارة والإشراف
- تدريب وحدات تنفيذ المشاريع PIUS على إجراءات التوريد المتبعة في مؤسسات التمويل الدولية

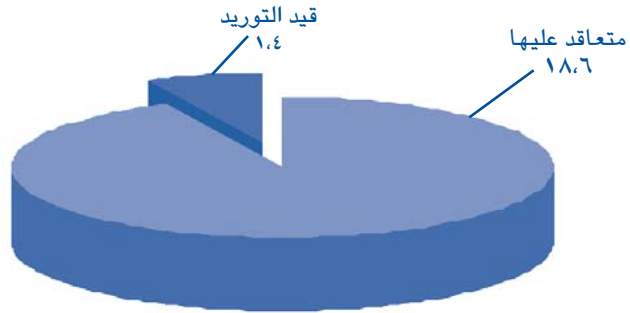
الدراسات

التدريب

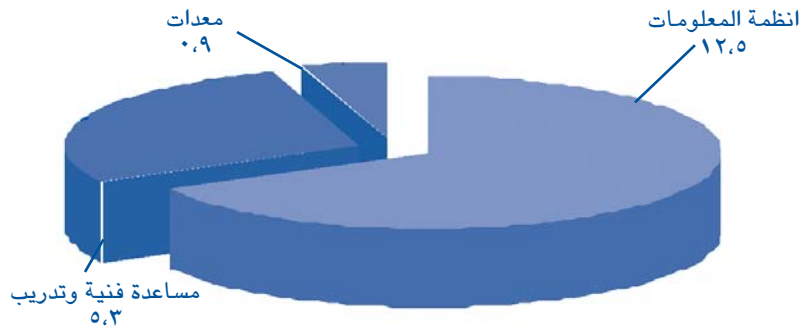
كما أن المقاربة المعتمدة في تحديد المشاريع الجديدة حسب الطلب، والتي بدأ اعتمادها في ٢٠٠١، ظلت معتمدة بشكل رئيسي في تحديد المشاريع الجديدة بموجب قرض الصندوق العربي. هذه المقاربة فسحت في المجال امام الجهات المستفيدة لتحديد المشاريع التي تحظى بالاولوية لديها، وفي الوقت نفسه اخذ مستوى جهوزيتها بعين الاعتبار. هذه المقاربة تعتمد على معايير صارمة في الاختيار من بينها درجة تأثير المشاريع في نوعية الخدمات العامة المقدمة.

وتظهر الرسوم البيانية فيما يلي وضعية برنامج القروض حسب المرحلة التي قطعها العمل في مختلف المشاريع.

وضعية قرض الصندوق الصربي - اعتبارا من كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٦
(بملايين الدولارات)



وضعية قرض الصندوق الصربي - اعتبارا من كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٦
(بملايين الدولارات)



بعد إنتهاء الفترة المحددة لقرض الصندوق العربي الأول رقم (٩٦/٣٢٥) عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال العام ٢٠٠٦ على تأمين قرض جديد من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي لإستكمال عملية النهوض بالإدارة اللبنانية ودعم برنامج تطوير الإدارة على الصعيد الإدارية والبشرية والمعلوماتية. بعد أخذه بعين الإعتبار أولويات الحكومة الحالية والدروس المكتسبة من جهود الإصلاح الإداري السابقة والبناء على ما تم إنجازه حتى هذا التاريخ، حدد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أربعة أهداف وطنية وربطها بنتائج متوقعة متعلقة بها لتوجيه نشاطاته المستقبلية:

الهدف الوطني الاول: تطوير وتأسيس مهارات إدارية حديثة في الإدارات الاساسية

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. تشجيع الإلتزام الوطني والإجماع على بناء رؤية تنموية شاملة وتنفيذها من خلال مشاركة واسعة النطاق.
٢. استحداث وتطوير قاعدة بيانات للموارد البشرية في الإدارات المختصة.
٣. إعتناء توصيف وتصنيف حديث للوظائف.
٤. وضع رؤية حديثة لإدارة الموارد البشرية، تتيح لمجلس الخدمة المدنية وللإدارات العامة، تحقيق الإستخدام الأفضل للعنصر البشري.
٥. تحديث ومكننة هيئات الرقابة والوزارات والمؤسسات العامة الأساسية.
٦. إدارة تعمل وفقاً لمفاهيم عصرية في مجال الإدارة العامة.
٧. إدارة تتوجه نحو تحقيق النتائج.

الهدف الوطني الثاني: تعزيز فعالية الإدارة العامة

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. مراجعة دور ومهام الهيئات الرقابية والإدارات العامة.
٢. إقتراح سياسات لتخفيض الكلفة في قطاعات الخدمات الأساسية.
٣. توحيد وتحليل البيانات الحالية وفقاً لحجم الإدارة.
٤. وصول صانعي القرار إلى البيانات الإدارية المحدثة بشكل مستمر.

الهدف الوطني الثالث: تحديث القوانين

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. مراجعة القوانين والأنظمة الحالية.
٢. تشجيع اللامركزية واللاحصرية.
٣. سنّ القوانين حول القيام بالإحصاءات والوصول إليها.
٤. تحديث منهجية الرقابة.

الهدف الوطني الرابع: ادارة تتوجه نحو المواطن

النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا الهدف:

١. التركيز على مشاريع لتبسيط الإجراءات في الوزارات والمؤسسات العامة وتنفيذها.
٢. وضع استراتيجيا للحكومة الإلكترونية
٣. تطوير واعتماد آلية لتقييم النتائج
٤. تأسيس إدارة مرنة
٥. تغطية إعلامية للإدارة
٦. توجيه المواطن في انجاز معاملاته من خلال خدمة استقبال
٧. اعتماد الإجراءات المبسطة.

يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن التوجهات المذكورة أعلاه تشكل إطاراً عملياً يغطي كافة أوجه الإصلاح الإداري. ويدمج نشاطاته بسلسلة واضحة ومترابطة الأهداف وينشئ أساساً للتعاون المهني مع الجهات المانحة التي لا بد ان تجد أن بعض هذه الأهداف أو النتائج منسجمة مع استراتيجياتها لدعم لبنان.

كما يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن مراقبة وتقييم تأثير المشاريع المنفذة على الإدارات المستفيدة بشكل خاص وعلى الإدارة العامة بشكل عام يشكلان نشاطاً أساسياً يجب ربطه بأي برنامج جديد ممول من الجهات المانحة. ويرى انه لدى اختيار أي مشروع جديد يجب مراعاة النواحي التالية:

١. تناسب المشاريع المنفذة مع تحسين وضع الإدارة،
٢. فعالية هذه المشاريع في تقديم المساعدة المطلوبة وفي بناء الموارد التأسيسية المطلوبة؛
٣. تأثير هذه المشاريع على حالة الحكم Governance وعلى تنفيذ خدمات القطاع العام؛
٤. إستدامة نتائج المشاريع لدى الإدارة المستفيدة.

تعتبر الحكومة الحالية أنه على مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن يتابع لعب دوره كمنفذ لمشاريع وطنية بتمويل خارجي لتعزيز الإصلاح والتطوير الإداريين . لذلك سيستمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في حشد وإدارة الأموال الواردة من جهات مانحة كالصندوق العربي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها.

هبة الاتحاد الاوروبي رقم LBN/B7-4100/IB/97/0687

وصف موجز للمشروع

ARLA كناية عن برنامج مدته ٦ سنوات يغطي قطاعات عديدة ويرمي الى اعادة تأهيل القدرات الاساسية للادارة في مؤسسات ادارية مختارة (مؤسسات رسمية اساسية، عدة قطاعات ووزارات معنية وسلطات محلية) والاعداد في الوقت نفسه للاصلاح الاداري. واذا وضعنا المشروع ضمن النطاق الاجمالي للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري امكنا القول ان الهدف الرئيسي للمشروع هو المساعدة على استعادة المهام الاساسية للادارة اللبنانية بوجه عام من اجل تعزيز قدرتها المؤسسية والادارية على النهوض بالبلاد. كذلك، يهدف البرنامج الى المساعدة في تسهيل عمليات اعادة النظر في البنى والهيكل وتسهيل عملية الاصلاح الرامية الى انشاء ادارة صغيرة الحجم وفعالة وحديثة. وتوزع اموال ARLA على المؤسسات المستفيدة عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية.

والعنصر الاساسي في البرنامج هو المساعدة الفنية. وهذه المساعدة تقدم من خلال الفرق الاستشارية للدعم الاداري الى الوزارات القطاعية والبلديات او من خلال الفرق الاستشارية لمتابعة البرامج الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية. واستكمالاً لهذه المساعدة الفنية، يضم برنامج المساعدة في اعادة تأهيل الادارة اللبنانية (ARLA) عدة عناصر ونشاطات

اسم المشروع	المساعدة في اعادة تأهيل الادارة اللبنانية-برنامج ARLA
الجهة المنفذة	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
تاريخ الانتهاء	٣١ كانون الاول/ديسمبر، ٢٠٠٥
قيمة الهبة	٣٨ مليون يورو
مساهمة الحكومة	٤,٢ مليون يورو

اخرى، بما في ذلك خدمات فنية وتدريب ومعدات ودراسات اضافية وبعض الامور الطارئة، مما يرفع القيمة الاجمالية للدعم المقدم من الاتحاد الاوروبي الى ٣٨ مليون يورو. اما اهداف المشروع فهي:

- * اعادة تنظيم مهام الادارة في مختلف المؤسسات المعنية، من خلال تصميم وتنفيذ انظمة الادارة المناسبة وتدريب الموظفين الحاليين.
- * تحسين الاطار التنظيمي والاجرائي للادارة العامة من خلال مراجعة الوثائق وتبسيط/تسهيل الاجراءات وخاصة ما يتعلق منها بتقديم الخدمات الى الناس.
- * تطوير قدرة مؤسسات مختارة على تحديد المشاريع وتقييمها وتنفيذها ومراقبتها.
- * تحسين نشاطات التخطيط والتنظيم والاشراف والمراقبة في هذه المؤسسات خاصة من حيث شبكات المنافع العامة والخدمات.
- * تطوير قدراتها على تقييم الامور والاحتياجات القطاعية بشكل افضل ومن ثم وضع وبرمجة وتنفيذ ومراقبة السياسات القطاعية المناسبة والملائمة والمجدية من حيث الكلفة، بما ينسجم مع استراتيجية النهوض العام.
- * دعم عملية اللامركزية من خلال تقديم دعم محدد لبعض اوجه نشاط السلطات المحلية من اجل تسهيل عملية تنشيطها.

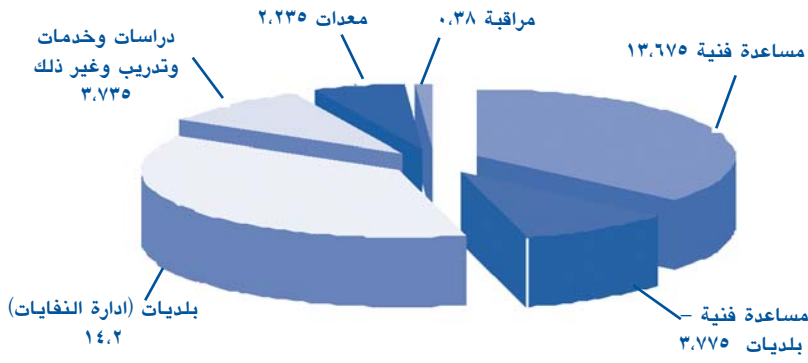
- * القيام بدراسات محددة متصلة بما ورد اعلاه.
- * توفير المعدات الاساسية من اجل تسهيل عملية تنفيذ الاعمال اعلاه و/او زيادة توضيح صورة تجديد الادارة العامة وتوفير الخدمات العامة للمواطنين على الصعيدين المركزي والمحلي.
- * توفير الدعم والتمويل اللازمين لتقوية قدرات الحكم المحلي من خلال مشاريع دعم لوضع خطط تنمية محلية وتنفيذ مشاريع إستثمارية في مجال إدارة النفايات الصلبة.

سير العمل في العام ٢٠٠٦

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بادارة اموال ARLA مباشرة منذ شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقد حظيت خطة العمل السنوي لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بموافقة الجهة المانحة.

وقد تمّ انجاز أغلب المشاريع حيث ان الهبة قد انتهت في كانون الاول ٢٠٠٥ وقد جرى تحويل ما تبقى من ميزانيتها اي ٤ مليون يورو الى مشروع النفايات الصلبة بموجب التعديل رقم ٣ للاتفاقية المالية والتي وافق عليها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٤١ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١ لتصبح قيمة المشروع ١٤,٢٠٠,٠٠٠ يورو. هذا وما زال العمل جارياً على اقبال بعض العقود.

هبة الاتحاد الاوروبي - التوزيع حسب الاتفاقية - (بملايين اليورو)



المشاريع قيد التطوير هي المشاريع في مرحلة التعاقد

المشاريع قيد الإعداد هي المشاريع في مرحلة تحديد نطاقها

وضعية هبة الاتحاد الاوروبي - الجهات المستفيدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ (بملايين اليورو)

